جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

دور خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية

The Role of the Audit Committee Characteristics in Reducing the Lack of Financial Data in the Annual Reports of the Jordanian Commercial Banks

إعداد

روان مصطفى ياســـين

إشراف الأستاذ الدكتور

عاطف عقيل البواب

قدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشّرق الأوسط

حزيران، 2021

تفويض

أنا **روان مصطفى محمود ياسين**، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: روان مصطفى محمود ياسين.

التاريخ: 02 / 06 / 2021.

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: دور خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

للباحثة: روان مصطفى محمود ياسين.

وأجيزت بتاريخ: 02 / 06 / 2021.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. أسماء إبراهيم العمارنة	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ. د. عاطف عقيل البواب	مشرفًا	جامعة الشرق الأوسط	.....
د. أيمن منصور خزاعلة	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	.....
أ. د. أسامة سامح شعبان	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة الزيتونة	.....

شكر وتقدير

قال تعالى :

(يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)

صدق الله العظيم

بداية أحمد **الله تعالى** وأشكره على ما أنعم به عليّ من فضلٍ وتوفيق، فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع. كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى **كلية الأعمال في جامعة الشرق الأوسط وخاصة قسم العلوم المالية والمحاسبية وجميع أساتذتي الكرام في القسم** الذين قدموا لنا الكثير من علمهم وعطائهم.

والشكر الأكبر لمشرفي **الأستاذ الدكتور عاطف البواب** لتكرمه مشكورًا بالإشراف على هذه الرسالة، فكان لملاحظاته وتوجيهاته أعظم الأثر في إعدادها بشكلها ومضمونها الحالي، كل الشكر لك أستاذي على علمك الوفير الذي ما بخلت عليّ به وعلى سعة صدرك.

ويسعدني ويسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل **أعضاء لجنة المناقشة،** راجياً من الله عز وجل أن يوفقني للعمل بتوجيهاتهم ونصحهم وإرشاداتهم وأن استفيد من عِلمهم وخبراتهم لدعم هذا الجهد المتواضع.

ولا يفوتني إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير **(جامعة الشرق الأوسط)** ممثلةً **برئيسها ونوابه الأفاضل** على جهودهم الطيبة، كما لم ولن أنسى **كل من قدم لي يد المساعدة والعون وساهم في إنجاز هذا العمل،** فلهم مني كل المحبة والشكر والعرفان.

الباحثة

روان مصطفى محمود ياسين

.

الإهداء

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويساندوني

إلى من رافقتني دعواتهم وأمنياتهم لي طوال حياتي

إلى من حصدوا الأشواك عن دربي ليمهدوا طريق العلم

إلى الغاليين اللذين كان لهما أعمق جهدٍ في تقدمي

إلى والديَّ العزيزين أطال الله في عمرهمِ

إلى من تقاسمت معهم سنين العمر وشاركوني طعم الحياة

إلى الذين كانوا سنداً وعوناً لي في كل لحظة

إلى أحبتي

أخواتي رنا، لينا وداليا

وإخواني وائل و باسل

إلى عائلتي وأصدقائي وكل من قدّم ليَ الدعم طوال مسيرتي العلمية وتمنى ليَ الخير والنجاح

إليكم جميعا أُهدي هذا الإنجاز المتواضع

الباحثة

روان مصطفى ياسين

فهرس المحتويات

العنوان.....أ
تفويض .....ب
قرار لجنة المناقشة .....ج
شكر وتقدير ..... د
الإهداء ..... هـ
فهرس المحتويات.....و
قائمة الجداول .....ح
قائمة الأشكال .....ط
قائمة الملحقات..... ي
الملخّص باللغة العربية .....ك
الملخّص باللغة الإنجليزية .....ل

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة 2
2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها 3
3-1 أهداف الدراسة 5
4-1 أهمية الدراسة 5
5-1فرضيات الدراسة 6
6-1 أنموذج الدراسة 7
7-1 حدود الدراسة.....7
8-1 محددات الدراسة.....8
9-1 مصطلحات الدراسة.....8

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1 الأدب النظري..... 12
2-1-1 لجنة التدقيق 12
2-1-2 التقارير المالية 23
2-2 البنوك الأردنية 27
2-3 الدراسات السابقة ذات الصلة..... 30

2-3-1 الدراسات العربية 30
2-3-2 الدراسات الأجنبية 34
2-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 40

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد 43
3-2 منهجية الدراسة 43
3-3 مجتمع وعينة الدراسة 43
3-4مصادر جمع البيانات 44
3-5 أدوات الدراسة 44
3-6 متغيرات الدراسة 44
3-7 طرق قياس المتغيرات 45
3-8 الأساليب الإحصائية المتبعة 48
3-9 معادلات (نماذج) الدراسة 49

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4-1 التحليل الإحصائي 52
4-2 اختبار الفرضيات 57

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة 69
5-2 توصيات الدراسة 70

قائمة المراجع

المراجع العربية 72
المراجع الأجنبية 74
الملحقات 81

قائمة الجداول

رقم الفصل- رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1-3	مؤشر الإفصاح الصادر عن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)	47
2-3	مقاييس متغيرات الدراسة	48
1-4	اختبار التوزيع الطبيعي	52
2-4	نتائج اختبار التداخل الخطي	53
3-4	نتائج الاحصاء الوصفي	54
4-4	نتائج معامل ارتباط بيرسون	56
5-4	نتائج اختبار HO	58
6-4	نتائج اختبار HO.1	60
7-4	نتائج اختبار HO.2	62
8-4	نتائج اختبار HO.3	64
9-4	نتائج اختبار HO.4	66

قائمة الأشكال

رقم الفصل- رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1-1	أنموذج الدراسة	7

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	قائمة البنوك التجارية الأردنية	82
2	مخرجات التحليل الإحصائي	83

دور خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية

إعداد: روان مصطفى ياسين

إشراف: الأستاذ الدكتور عاطف عقيل البواب

الملخّص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية باستخدام المتغيرات (استقلالية لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق وخبرة أعضاء لجنة التدقيق)، وكانت عينة الدراسة تتألف من جميع البنوك التجارية الأردنية وعددها 13 بنك حسب جمعية البنوك الأردنية 2020، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على القوائم المالية المنشورة من عام 2015-2019 للحصول على البيانات اللازمة ومن ثم تم تحليل تلك البيانات، وقد تم التحليل باستخدام برنامج SPSS. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق وخبرة أعضاء لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية. وعدم وجود دور ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية. في ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بضرورة حث الجهات الحكومية المسؤولة مثل هيئة الأوراق المالية على زيادة الرقابة على التقارير المالية المعدة من قبل البنوك الأردنية، أيضاً فيما يخص الأبحاث المستقبلية فقد أوصت هذه الدراسة بإجراء دراسة مقارنة حول خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في الأردن، والتوسع في عينة الدراسة حيث من الممكن أن تطبق مثل هذه الدراسة على الشركات الأردنية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: لجنة التدقيق، استقلالية لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، خبرة لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق، التقارير المالية، الحد من نقص البيانات المالية.

" The Role of the Audit Committee Characteristics in Reducing the Lack of Financial Data in the Annual Reports of the Jordanian Commercial Banks "

Prepared by: Rawan Mustafa Yassin

Supervised by: Prof. Atef Aqeel Al-Bawab

Abstract

This study aimed to identify the role of the audit committee characteristics in reducing the Lack of financial data in the annual reports of the Jordanian commercial banks, by using the variables (audit committee independence, audit committee size, audit committee experience and the audit committee meetings), the study sample consisted of all 13 Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange, and in order to achieve the objectives of the study, the study selected the published financial statements from 2015-2019 for the study sample as a tool for data collection, then the data was analyzed using the SPSS software. The study found significant role between audit committee characteristics (audit committee independence, audit committee size and audit committee experience) with reducing the lack of financial data in the annual reports. However, there is no significant role between audit committee meetings with reducing the Lack of Financial data in the annual reports of the Jordanian Commercial. In light of the results of the study, the study recommended the need to urge government agencies such as the Securities Commission to increase control over financial reports of the banks, also with regard to future research, can the expansion of the study sample, as such a study could be applied to other Jordanian companies.

Keywords: Audit Committee, Audit Committee Independence, Audit Committee Size, Audit Committee Experience, Audit Committee Meetings, Annual Reporting and Reducing the Lack of Financial Data.

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها.

1-3 أهداف الدراسة.

1-4 أهمية الدراسة.

1-5 فرضيات الدراسة.

1-6 أنموذج الدراسة.

1-7 حدود الدراسة.

1-8 محددات الدراسة.

1-9 مصطلحات الدراسة.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

تعتبر البيانات المالية للبنوك مصدر معلومات مهم لكل من المستثمرين والمحللين الماليين والمقرضين والموردين والجهات المنظمة والرقابية وغيرها من المستفيدين، لذا يعتبر الإفصاح الكامل وغير الناقص في البيانات المالية السنوية مهمًا جدًا لجميع الفئات المرتبطة بالقوائم المالية وعلى وجه الخصوص المستثمرين الحاليين والمتوقعين؛ حيث تُعدّ هذه الفئة من أهمّ المتابعين للقوائم الماليّة بالإضافة إلى الدائنين والمحاسبين والإدارة وغيرها من الجهات المستفيدة، لذا لا بد أن تكون هذه البيانات كاملة وغير ناقصة لمساعدة كل فئة على اتخاذ القرار الصائب والصحيح في الوقت المناسب.

لذلك يتطلب إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ان تكون المعلومات المالية كاملة وغير ناقصة وعدم السماح بأن تكون غير صحيحة أو مضللة لأن ذلك قد يؤدي إلى عدم موثوقية المعلومات وعدم ملاءمتها، بالإضافة إلى ذلك الإفصاح عن جميع المعلومات المطلوبة بشكل معقول والحد من نقص البيانات المالية للوفاء بمتطلبات الأهداف والخصائص النوعية للقوائم المالية وأيضا تقديم معلومات وبيانات كامله وغير ناقصه ومفيدة للأطراف الخارجيين من أجل اتخاذ القرار الصحيح والمفيد (Sharma, 2014).

ومن هذا المنطلق لا بد من التركيز على الضمان الداخلي والمتمثل بالجهات الرقابية داخل المنشأة مثل لجنة التدقيق والمدقق الداخلي ومجلس الإدارة لتعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية في التقارير المالية، فكما هو موضح في بحث Rahman (2012)، يعد مستوى الضمان الداخلي

أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على رأي المستثمرين فيما يتعلق بالبيانات المالية المفصح عنها في التقارير السنوية من حيث اكتماليتها والحد من نقصها، ويشمل ذلك لجنة التدقيق حيث تعتبر أهم جهة رقابية مسؤوله عن أخطاء الإفصاح المتعلقة بالبيانات المالية.

وعليه وفيما يخص لجنة التدقيق فقد صرح Hussain Alkdai (2012) ان التحدي يكمن في اختيار الأشخاص المناسبين ليكونوا في لجنة التدقيق. وان يتمتعوا بالخبرة والمؤهل المناسب للوفاء بهذه المسؤولية على وجه الخصوص، وبناء على ما سبق لابد من التركيز على خصائص لجنة التدقيق مجتمعه مثل استقلالية لجنة التدقيق، والحجم، وعدد الاجتماعات، والخبرة. حيث ان هذه الخصائص مهمة لضمان فعالية لجنة التدقيق (Carcello & Neal 2003).

وفقًا لمقترح (Mercer, 2004; Al-Ebel, 2013) تم اختيار هذه المتغيرات في هذه الدراسة حيث ان دور الأطراف الداخلية مثل لجان التدقيق تجاه مصداقية الإفصاح يحتاج إلى مزيد من الاستكشاف، لذلك سوف تقوم الدراسة بفحص دور خصائص لجنة التدقيق (استقلالية لجنة التدقيق، والحجم، وعدد الاجتماعات، والخبرة) في الحد من النقص في البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

في دراسة Thuneibat (2018) وجد مشكلة خطيرة تتعلق بالتقارير المالية في الشركات العاملة في الأردن. حيث وجد أن غالبية الشركات تخفي بعض المعلومات المالية المهمة في تقاريرها. كما أكد Magablih (2014) على فشل الشركات في الأردن في الافصاح عن المعلومات المحاسبية الإلزامية اللازمة للمستثمرين.

ووفقاً لتجربة الباحثة العملية كمدقق حسابات فقد لاحظت ان هنالك عدم اكتمالية للبيانات المالية في التقارير المالية السنوية ومنها البنوك، بالإضافة إلى ذلك وحسب التقارير السنوية لهيئة الأوراق المالية فقد لاحظت الباحثة ان هنالك مخالفات على الشركات الأردنية ومنها البنوك إذ ان هنالك ما يقارب 25% من الشركات الأردنية كل سنة مالية لم تفصح عن جميع البنود الإلزامية في التقارير المالية السنوية وحسب مجلس معايير الإبلاغ المالي والمعتمدة من هيئة الأوراق المالية.

وبالتالي فإن مثل هذا التلاعب في المعلومات لا يشجع المساهمين وغيرهم من المستفيدين المحتملين في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب في هذه الشركات. وبناء علية فأن بعض البنوك الأردنية لا تفصح عن كامل بياناتها المالية في تقاريرها. لذلك هناك حاجة لتقييم المشكلة في سياق السوق الأردني واستعادة ثقة المساهمين والمستثمرين المحتملين.

ونظراً لما تمثله البيانات المالية من أهمية للأطراف الداخليين والخارجيين، وتأثيرها على اتخاذ القرار الصحيح. فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي الاتي:

- هل هناك دور لخصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي السابق الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل هناك دور لاستقلالية لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية؟
2. هل هناك دور حجم لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية؟
3. هل هناك دور لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية؟

4. هل هناك دور لخبرة لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية؟

1-3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على خصائص لجنة التدقيق بشكل عام.
2. التعرف على مدى اكتمالية البيانات المالية في التقارير السنوية.
3. التعرف على دور استقلالية لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية.
4. التعرف على دور حجم لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية.
5. التعرف على دور لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية.
6. التعرف على دور خبرة لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية.

1-4 أهمية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة مهمه لمجالس الإدارة ولجان التدقيق والمستثمرين والسلطات الحكومية والهيئات الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. حيث يمكن لمجلس الإدارة ولجان التدقيق والمديرين التنفيذيين الاطلاع على نتائج هذه الدراسة لتعظيم مساهمتهم وتحسين أدوارهم في الإفصاح المحاسبي، والحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية. لذلك تعتبر لجان التدقيق أهم جهة رقابية داخلية حيث يقدموا التوصيات والمشورة بشأن التقارير المالية (alqaraleh & nour, 2020).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة بالتقليل من عدم تناسق المعلومات ورفع ثقة المستثمرين بالتقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية نظراً لأهمية هذا القطاع على الاقتصاد الأردني حيث انه يساهم بنسبة 18.7% من الناتج المحلي ويشكل ما نسبتة 44% من رسملة راس مال السوق المالي، لذلك يمكن لهذه الثقة أن تزيد من عدد المستثمرين وكذلك زيادة دوران الأسهم. كما يمكن ان تكون نتائج هذه الدراسة نقطة مرجعية للدراسات القادمة في المجالات ذات الصلة.

1-5 فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

فرضية الدراسة الرئيسية

HO: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم بناء الفرضيات الفرعية التالية:

HO.1: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

HO.2: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

HO.3: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

HO.4: لا يوجد ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخبرة لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

1-6 أنموذج الدراسة

بناء على فرضيات الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى المتغيرات التالية:

أولا: المتغير المستقل – خصاص لجنة التدقيق وينبثق عنها أربع متغيرات فرعية هي استقلالية لجنة التدقيق والحجم وعدد الاجتماعات والخبرة.

ثانياً: المتغير التابع – وهو الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية.

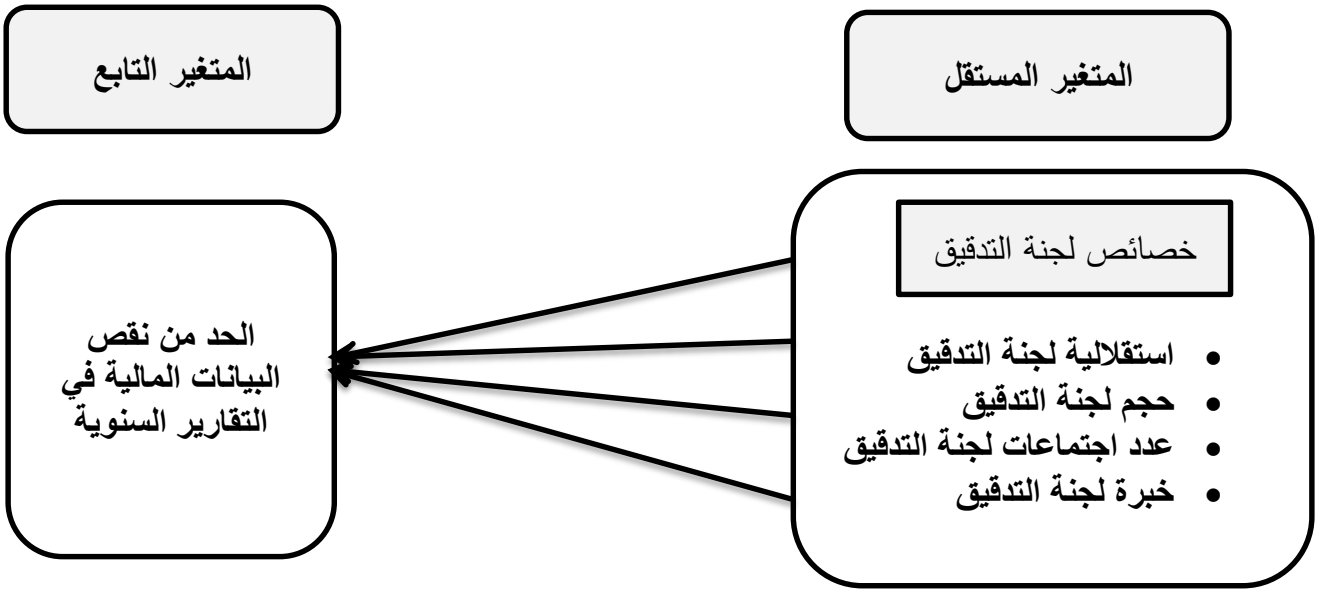

الشكل (1-1): أنموذج الدراسة

1-7 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة الحالية بالآتي:

حدود مكانية: البنوك التجارية الأردنية.

حدود زمانية: غطت هذه الدراسة فقط الفترة الزمنية الممتدة ما بين السنوات 2015 -2019.

حدود موضوعية: التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

1-8 محددات الدراسة

يتحدد تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الذي أخذت منه العينة، وأداتها من حيث صدقها وثباتها وإجراءات تنفيذها وتطبيقاتها على البنوك التجارية الأردنية. أيضًا من المحددات التي واجهة هذه الدراسة هو قلة الدراسات المتعلقة في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية، لذا اعتمدت هذه الدراسة على الدراسات السابقة ذات العلاقة من هذا الموضوع والمتعلقة في جودة التقارير المالية والإفصاح المحاسبي وعلاقتهم بخصائص لجنة التدقيق.

1-9 مصطلحات الدراسة

استندت الدراسة على العديد من المصطلحات وأهمها:

أولاً-التعريفات الاصطلاحية

اكتمالية التقارير المالية

الاكتمال هو تأكيد على أن البيانات المالية شاملة وتتضمن كل بند يجب تضمينه في التقرير السنوي لفترة محاسبية معينة (Melloni et al 2017).

استقلالية لجنة التدقيق

عضو لجنة التدقيق المستقل هو الشخص الذي لا يحمل أي علاقة مالية مادية مع الشركة أو الأشخاص المرتبطين بالشركة (Mishra & Malhotra, 2016).

حجم لجنة التدقيق

هو عباره عن عدد أعضاء لجنة التدقيق خلال السنة المالية، حيث لا بقل عددهم عن 3 كم أعضاء مجلس الإدارة وعلى الأقل 2 منهم مستقلين. (Rahmansyah et al. 2021).

عدد اجتماعات لجنة التدقيق

هي عباره عن عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق خلال العام، حيث يشير تواتر الاجتماعات إلى وجود لجنة تدقيق نشطة تكرس الوقت لتصحيح أي مشاكل فورية مما يعزز جودة المعلومات المحاسبية (Aljaaidi et al. 2021).

خبرة لجنة التدقيق

هي عبارة عن عدد سنوات الخبرة والمعرفة في القضايا المتعلقة بالمحاسبة حيث يجب على أعضاء لجنة التدقيق يكونوا أكثر دراية في المجالات المالية والمحاسبية (Suprianto et al. 2017).

ثانياً- التعريفات الإجرائية

كما احتوت الدراسة على بعض التعريفات الإجرائية وهي:

اكتمالية التقارير المالية

يعني مصطلح "الاكتمال" أن التقارير المقدمة تحتوي على جميع المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالآفاق المالية ونظام المحاسبة وسياسة الاستثمارات وفقًا للمتطلبات القانونية. من منظور التقارير المالية، يعتبر الاكتمال سمة أساسية للوثيقة المنشورة.

لجنة التدقيق

لجنة مكونة من عدد من اعضاء مجلس الادارة غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها تدقيق التقارير المالية، أيضا التأكد من فعالية الرقابة الداخلية والمالية والمحاسبية للشركة، وتقييم نتائج التدقيق من قبل المدقق ووضع التوصيات بشأن ترشيح المدقق الداخلي والخارجي، وتحديد أتعاب المدقق الخارجي أيضا.

استقلالية لجنة التدقيق

هو بان تضم اللجنة أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة غبر التنفيذيين ذوي القدرة على ممارسة عملهم بشكل مستقل عن إدارة الشركة.

حجم لجنة التدقيق

هي عباره عن عدد أعضاء لجنة التدقيق حيث يكون العدد كافي لتحقيق تنوع في الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها

عدد اجتماعات لجنة التدقيق

تناولت الإصدارات المهنية مثل حوكمة الشركات وتعليمات البنك المركزي والمتعلقة بلجان التدقيق واجتماعاتها تحديد عدد مرات الاجتماع خلال العام، حيث بينت أنه يتم الاجتماع أربع مرات بالسنة على الأقل أي مرة كل ثلاثة أشهر، ويعكس عدد مرات الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق مدى نشاط الجنة، ويعد عدد مرات الاجتماع عنصرا هاما في فاعلية اللجنة ودورها الرقابي.

خبرة لجنة التدقيق

هذه الخاصية توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلا علمياً مناسباً، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية، لذا يجب أن يكون لديهم القدرة على قراءة وفهم التقارير المالية.

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1 الأدب النظري.

2-1-1 لجنة التدقيق.

2-1-1-1 مفهوم لجنة التدقيق.

2-1-1-2 أسباب نشأة لجنة التدقيق.

2-1-1-3 أهمية لجنة التدقيق.

2-1-1-4 أهداف لجان التدقيق.

2-1-1-5 خصائص لجنة التدقيق.

2-1-1-5-1 استقلالية لجنة التدقيق.

2-1-1-5-2 حجم لجنة التدقيق.

2-1-1-5-3 عدد اجتماعات لجنة التدقيق.

2-1-1-5-4 الخبرات والمهارات في التخصصات التي تحتاجها اللجنة.

2-1-1-6 فعالية لجنة التدقيق.

2-1-2 التقارير المالية.

2-1-2-1 مفهوم التقارير المالية.

2-1-2-2 الأطراف المستخدمة للبيانات والمعلومات المالية.

2-1-2-3 أهداف التقارير المالية.

2-2 البنوك الأردنية.

2-3 الدراسات السابقة ذات الصلة.

2-3-1 الدراسات العربية.

2-3-2 الدراسات الأجنبية.

2-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني
الأدب النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للأدب النظري ذو الصلة بلجنة التدقيق والتقارير المالية والبنوك الأردنية، إضافة للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

2-1 الأدب النظري

تطرقت الباحثة للموضوعات الرئيسية لهذه الدراسة والتي تشمل خصائص لجنة التدقيق بالإضافة إلى التقارير المالية، كما يلي:

2-1-1 لجنة التدقيق

2-1-1-1 مفهوم لجان التدقيق

لقد أصبح من الضروري أن يتم ضبط أداء الشركات بناء على إطار عام من الإجراءات والممارسات الصحيحة التي تكون مناسبه لطبيعة مسئولياتها، وهذا وفقا لأهمية الشركات في تطور الاقتصاد للدول ومن هنا تبرز أهمية دور لجان التدقيق كأداة للرقابة هدفها هو التأكد من أن جميع الضوابط وآليات التدقيق الداخلي والخارجي تتم على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية والمسؤولية والاستقلالية، من أجل زيادة الثقة في البيانات المالية التي تنشرها الشركات، ولعل حالات التلاعب والغش في التقارير المالية كانت من أهم الأسباب التي دفعت بالشركات إلى تشكيل لجان التدقيق وخاصة بعد الفضائح المالية التي مست العديد منها.

وهنالك الكثير من التعاريف التي يمكن أن تبين لنا مفهوم لجنة التدقيق، وجميع التعاريف تشرك في نقاط عديدة وواضحة، ومنها:

التعريف الأول: لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، مكلفة بالإشراف على التقارير المالية ومراقبتها والإفصاحات المُرفقة بها، وتشكل اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين ويرأسها رئيس من بين أعضائها، ويفضل أن يكون على الأقل عضوين من أعضاء لجنة التدقيق حاصلين على مؤهلات علمية و/ أو خبرة عملية في مجالات الإدارة المالية، وان لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين. ، تقوم لجنة التدقيق بممارسة المسؤوليات والصلاحيات الموكلة إليها بموجب قانون البنوك وأي تشريعات أخرى ذات علاقة، ويتضمن ذلك مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية ،ونطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك. (Mabati et al. 2020).

التعريف الثاني: هي لجنة مكونه من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين عن الإدارة هدف هذه اللجنة دعم الإشراف على مجلس الإدارة خاصة فيما يتعلق بالمجالات المتصلة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والتقارير المالية وأنشطة التدقيق بشكل عام (Chen & Komal, 2018).

التعريف الثالث: يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة من الأعضاء المستقلين تسمى لجنة التدقيق، على ألا يقل عدد أعضاءها عن ثلاثة أعضاء، يفضل أن يكون من بينهم مختص في الشؤون المالية والمحاسبية، وتصدر الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة أسس اختيار أعضاء هذه اللجنة ومدة عضويتهم وطريقة عمل هذه اللجنة (الحيالي والغزوي، 2015).

وبرأي الباحثة وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف لجان التدقيق على أنها عبارة عن لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين تتمثل مسؤوليتها المحددة في مراجعة البيانات المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وتعمل اللجنة بشكل عام كحلقة وصل بين مدقق

الحسابات الخارجي ومجلس الإدارة وقد تشمل أنشطتها مراجعة النطاق العام لعمل التدقيق ونتائج التدقيق والضوابط المالية الداخلية والمعلومات المالية المعدة للنشر.

2-1-1-2 أسباب نشأة لجان التدقيق

هناك العديد من الأسباب التي كان لها دورا مهما في نشأة لجان التدقيق في الشركات والمؤسسات، وبالرغم من كثرتها إلى أنها كانت تشترك في الدور الأساسي الذي ستؤديه هذه اللجان وهو إيجاد حلول فعلية وفعالة لكثير من المشكلات التي أصابت الكثير من الشركات في العالم، ومن أهم هذه الأسباب:

- ازدياد الضغوط الخارجية من جانب مستخدمي البيانات المالية على الشركات والبنوك للإفصاح عن نتائجهم بشكل صحيح وحقيقي وسليم من أجل اتخاذ قرار سليم وصحيح (Asiriuwa, 2018).
- الخلاف ما بين المدققين الخارجيين وبين إدارة الشركة لذلك يجب ان يكون هنالك جهة تقوم بتعزيز استقلالية المدقق الخارجي (Asiriuwa, 2018).
- ارتفاع حالات الغش والتلاعب مما يتطلب زيادة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية (حسين، 2015).
- حاجة أصحاب المصالح إلى آلية إدارية فعالة تساهم في رقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم خاصة بشأن الأمور المالية والمحاسبية والرقابية (Asiriuwa, 2018).
- تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لتحقيق جودة البيانات المحاسبية (حسين، 2015).
- دعم حوكمة الشركات من خلال دعم دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي (حسين، 2015).

كما يرجحها البعض إلى الانهيار الذي مس العديد من كبريات الشركات نتيجة قصور وضعف في أعمال التدقيق الخارجي وأنظمة الرقابة الداخلية وتزايد حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية إضافة إلى تزايد حجم الأعمال بالنسبة لمجالس الإدارات وحاجته إلى المساعدة والإشراف خاصة في إعداد القوائم المالية (حسين، 2015).

2-1-1-3 أهمية لجان التدقيق

ان أهمية لجان التدقيق تكمن في الدور الرقابي المهم الذي تؤديه داخل الشركة أو البنك بالإضافة إلى الإشراف والتنسيق ببن مختلف الأطراف الداخليين والخارجيين، مثل: مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمساهمين وأصحاب المصلحة. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

مجلس الإدارة: ان إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي الى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصة المتعلقة بالجوانب المحاسبة والتدقيق من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي وذلك عن طريق الاجتماع بالمدقق الخارجي خلال أثناء وفي نهاية عملية التدقيق وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية (كربوعه، 2018).

المدققين الخارجيين: تؤدي لجان التدقيق دور مهم وفعال في دعم استقلالية المدقق الخارجي، إذ يتم السماح لهم بإنهاء مهامهم دون تدخل أي طرف من المنظمة سواء كانت الإدارة أو غيرهم، وهناك معايير اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان التدقيق في تعيين شركة التدقيق وتحديد أتعابهم وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمدقق الخارجي وأيضا زيادة التفاعل بين كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي (Al-Rassas & Kamardin, 2015).

المدققين الداخليين: تقوم لجان التدقيق بالعديد من الأدوار المهمة ومنها اختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع معهم بشكل مستمر لحل المشاكل التي قد تحدث بينهم وبين إدارة الشركة، مما يزيد من استقلالية المدقق الداخلي وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي (Al-Rassas & Kamardin, 2015).

المستثمرين والأطراف الخارجية: ان إنشاء لجان التدقيق داخل الشركات والمؤسسات يؤدي إلى زيادة الشفافية في تقديم المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين والمستخدمين من الأطراف الخارجية في تلك التقارير، كما تكمن أهميتها في إضافة قيمة للشركة عن طريق: (كربوعه، 2018).

- حصول لجان التدقيق على تأكيد موضوعي ومستقل عن جودة أنظمة الرقابة الداخلية.
- حصول لجان التدقيق على تقرير كامل عن المخاطر التي تواجهها الشركة وتشمل القيمة المضافة عن طريق التأكيد الموضوعي للتدقيق الداخلي عنصرا أساسيا.

2-1-1-4 أهداف لجان التدقيق

وفقا لأهمية لجان التدقيق التي ذكرتها الباحثة سابقا ترسم العديد من الأهداف التي تشكل محور مهامها والتي تدور في الغالب حول التأكد من سلامة ومصداقية البيانات المالية وخلوها من الغش والتلاعب والاحتيال وهذا يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بالشركة أو المؤسسة فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة أو المؤسسة، ومن هذه الأهداف: (Al- Shaer and Zaman, 2018)

- زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في التقارير السنوية المنشورة.
- التأكد من سلامة البيانات المالية المنشورة ومصداقية الإفصاح عن المعلومات المهمة للأطراف.

- التأكد من أن جميع العمليات كانت وفق القوانين المتبعة.
- التأكد الشركة تمتلك أنظمة رقابية ذات فغالية في إدارة المخاطر.

وفي إطار الإشراف والرقابة والعمل كحلقة وصل بين كل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وأعضاء مجلس الإدارة يمكن القول أن الهدف من تشكيل لجان التدقيق تتمثل بالعناصر التالية: (Mohammad et al. 2016)

- مساعدة المدقق الخارجي لإتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية واستقلالية.
- الإشراف التام على الأنظمة المالية والرقابية في الشركة.
- اختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملائمة وفعالية.
- تقديم التوصية إلى لمجلس الإدارة لتعين مدقق الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.
- التأكد من كفاءة أنظمة إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
- التأكد من نزاهة البيانات المالية المنشورة ومصداقية الإفصاح عن المعلومات المالية
- ضمان صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

2-1-1-5 خصائص لجان التدقيق

يتوقف نجاح لجان التدقيق في القيام بمسؤولياتها ومهامها على توفر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهدافها، ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على عاتقهم، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة، فكل هذه الخصائص مجتمعة تؤدي إلى زيادة فاعليتها، وتعظيم منفعتها بالنسبة للشركة. من خلال ما سبق يمكن أن

نجد أربع خصائص على الأقل يجب أن تتوافر في أعضاء لجان التدقيق وهي الاستقلالية وحجم اللجنة والخبرات والمهارات في التخصصات التي تحتاجها اللجنة بالإضافة إلى عدد اجتماعات اللجنة. (خلاط ومصلي، 2014).

2-1-1-5-1 استقلالية لجنة التدقيق

إن الفكرة القائلة بأن استقلالية لجنة التدقيق مهمة لفعاليتها، مستمدة من الفكرة المقبولة على نطاق واسع بأن المديرين المستقلين من المرجح أن يكونوا مراقبين فعالين للإجراءات الإدارية (Adhikary & Mitra, 2016) ’(Alderman & Jollineau, 2020)، كما تعمل لجنة التدقيق المستقلة على تعزيز الرقابة الداخلية في المؤسسات وتخفيف تضارب المصالح ، كما تضمن فعالية وموثوقية التقارير المالية وتخفيف دوافع المديرين الشخصية والتلاعب بالبيانات المالية من اجل المصالح الشخصية (2017) Umobong and Ibanichuka، لذلك ففي راي الباحثة فإن لجنة تدقيق مستقلة سوف تعزز توفير هذه المعلومات لصالح المستثمرين وبشكل كامل وذو جودة عالية.

من خلال مراجعة الأدب السابق، وجدت بعض الدراسات أن درجة استقلالية لجنة التدقيق مرتبطة بشكل إيجابي بجودة التقارير المالية (Kamolsakulchai, 2015). أيضا فأن الشركات التي لديها لجان تدقيق مكونة فقط من مدراء خارجيين أقل عرضة لمشاكل إعداد التقارير المالية ومع ذلك، فشل آخرون في العثور على تأثير كبير لاستقلالية لجنة التدقيق (Ghafran & O'Sullivan, 2017).

2-1-1-5-2 حجم لجنة التدقيق

من أجل أداء دورها بفعالية، يجب أن تتمتع لجان التدقيق بالموارد والسلطة الكافية للاضطلاع بمسؤولياتها المتزايدة. وجد (Musallam, 2018),(Othman, Ishak, Arif & Aris, 2014)

بأنه كلما زاد حجم لجنة التدقيق، زادت احتمالية الكشف عن المشكلات المحتملة في عملية إعداد التقارير المالية وحلها، لأنه من المرجح أن توفر القوة اللازمة وتنوع الآراء والخبرات لضمان المراقبة الفعالة. يشير هذا إلى أن حجم لجنة التدقيق يساعد على تقليص حجم الغش والتزوير في البيانات المالية (Mishra & Malhotra, 2016). بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أيضًا أن تعاني لجان التدقيق الأكبر حجمًا من خسائر العمليات وانتشار المسؤولية (Soliman & Ragab, 2014).

يوصي تقرير Smith 2003 وكما هو مذكور في دراسة Samaha et al. (2015) أنه يجب ألا يقل أعضاء لجنة التدقيق عن ثلاثة مديرين غير تنفيذيين. من الناحية التجريبية، فإن الأدلة مختلفة، وجدت بعض الدراسات أن حجم لجنة التدقيق مرتبط بإدارة الأرباح المنخفضة Salleh and Haat (2014)، بينما يفشل البعض الآخر في العثور على علاقة مهمة مع قضايا إعداد التقارير المالية (Soliman & Ragab, 2014).

2-1-1-5-3 عدد اجتماعات لجنة التدقيق

أكد Ghafran and O'Sullivan (2017) بأن لجان التدقيق التي تجتمع بشكل متكرر لديها المزيد من الوقت لأداء دور مراقبة عملية إعداد تقارير الشركات بشكل أكثر كفاءة. يرى Osemene and fakile (2019) أنه من غير المرجح أن تقوم لجان التدقيق غير النشطة بمراقبة الإدارة بفعالية لأنه قد يكون من الصعب على اللجان غير النشطة من اكتشاف الاحتيال أو المخالفات المحاسبية في شركة كبيرة ومعقدة. في هذه الحالة، يجب أن يكون الأعضاء على استعداد لتخصيص المزيد من وقتهم للتدقيق على القضايا المتعلقة بالشركة (Kamolsakulchai, 2015). لهذا السبب، يجب أن تعقد اجتماعات على الأقل أربع مرات في

السنة. نظرًا لأن أعضاء لجنة التدقيق يعتبروا مسؤولون عن مراقبة سياسات إدارة المخاطر، بما في ذلك مخاطر الشركة الناتجة عن الآثار السلبية لأنشطة الشركة (Abernathy et al., 2015).

2-1-1-5-4 الخبرات والمهارات في التخصصات التي تحتاجها اللجنة

تم التأكيد على الحاجة إلى تشكيل لجنة التدقيق من أعضاء من ذوي الخبرة المالية في تقرير Smith, 2003 وكما هو مذكور في (Ghafran & O'Sullivan, 2017). وبناءً على ذلك، يجب أن تتألف لجنة التدقيق من أعضاء لديهم معرفة ببيئة الأعمال، ويجب أن يكون لعضو واحد على الأقل من لجنة التدقيق خبرة مالية حديثة وذات صلة.

الأساس المنطقي لذلك هو أن الخبرة المالية ستدعم أعضاء لجنة التدقيق لفهم أحكام المدقق بشكل أفضل وتمييز جوهر الخلافات بين الإدارة والمراجعين الخارجيين (Alderman & Jollineau, 2020). بالإضافة إلى ذلك، ستعمل على تحسين فعالية لجنة التدقيق في تحديد وطرح الأسئلة التي "تجعل الإدارة تفكر بشكل أكثر جدية والمدققون يتعمقون أكثر (Zalata et al. 2018). يؤكد Umobong and Ibanichuka (2017) أنه إذا كان أعضاء لجنة التدقيق لا يمتلكوا الخبرة المالية والمحاسبية اللازمة لفهم التقارير السنوية، فمن المحتمل أن يقلل من فاعلية اعضاء اللجنة في الرقابة واتخاذ القرار بصورة سليمة. هذا من شأنه أن يقوض فعالية لجنة التدقيق في عملية إعداد التقارير المالية.

فيما يتعلق بجودة البيانات المالية المنشورة، من المرجح أن تكون لجنة التدقيق ذات الخبرة المالية في وضع أفضل لفهم الآثار المترتبة على سوق رأس المال لتوفير بيانات كافيه وكاملة وبذلك تكون جيدة ومفيد لاتخاذ القرارات، وأيضا في مساعدة عمليات تقييم أسهم المستثمرين. وبذلك يجب أن يؤدي هذا الفهم من قبل لجنة التدقيق إلى تحسين الإفصاح عن البيانات المالية من أجل

توصيل المعلومات الصحيحة والكاملة. وفقاً لـ Samaha, Khlif and Hussainey (2015)، فإن الحافز الأساسي للمديرين في الكشف عن المعلومات المالية الكاملة والصحيحة هو دعم قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية. فيما يتعلق بالدراسات السابقة تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الخبرة المالية والاحتيال في البيانات المالية (Samoei & Rono, 2016)، وعلاقة إيجابية مع الإفصاح المحاسبي عن البيانات (Othman et al. 2014).

2-1-1-6 فعالية لجان التدقيق

حتى تقوم لجان التدقيق بواجبها كما يجب عليها بالأول التخلص من المعوقات التي يمكن أن تحد من فعاليتها ووضع ضوابط فعالة لتطوير أدائها، وهناك العديد من الأمور التي يمكن أن تقف عائقا أمام فعالية لجنة التدقيق منها ما يلي:

- التأخر في توزيع جدول الأعمال الذي يحتوي على الأمور التي يجب مناقشتها على أعضاء لجنة التدقيق، إن هذا الأمر لا يسمح للأعضاء بدراسة مواضيع النقاش بشكل كافي مما يؤثر سلبا على أداء اللجنة يوم الاجتماع، حيث يجب أن يتلقى أعضاء اللجنة موجزا عن كل الأمور المدرجة للنقاش مسبقا وتمنح الوقت الكافي لمراجعتها.
- قلة الاجتماعات والجلسات مع المدققين الداخلين والمدققين الخارجيين.
- عقد اجتماعات لجنة التدقيق في وقت اجتماعات بقية اللجان مما يؤدي إلى صعوبة حضور الاجتماع من قبل ممثلي الإدارة.
- صعوبة الوصول إلى المعلومة في الوقت المناسب خاصة فيما يتعلق بالمدقق الخارجي ومدى حريته في التعبير عن الأخطاء والانحرافات وتعرضه للضغوط من قبل الإدارة.

وعليه فإنه يجب على أعضاء اللجنة استثمار الوقت وتجنب الاجتماعات المطولة والتشديد على القضايا التي تتعلق بالعمليات المالية والرقابية لأنه وفي النهاية يستحيل عليهم الوصول إلى جميع البيانات بل عليهم دراسة الآثار المترتبة عن عينات من البيانات التي تبدو غير متنافسة أو مشكوك فيها (Gunes & Atilgan, 2016).

في نفس السياق ولكي تتمكن لجان التدقيق من تحقيق أهدافها ويتمكن أعضائها من القيام بالمهام المطلوبة منهم يجب توفر ضوابط يكون من شأنها تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات منها:

- وجود نظام معلومات لجان التدقيق: حتى تكون لجان التدقيق ذات فعالية لا بد من وجود نظام معلومات كدليل لدور اللجنة، اذ يعتبر توفر هذا النظام بمثابة الدليل الإسترشادي للجنة التدقيق لتقوم بمهامها ومن خلال هذا النظم يتم تقييم عمل اللجنة والأدوار التي قاموا فيها ومعرفة إنجازاتهم الرقابية (Glover-Akpey & Azembila, 2016).
- تقييم فاعلية لجان التدقيق: إن وجود لجان التدقيق لا يعتبر ضمانا قويا لوجود بيئة رقابية جيدة في الشركات لذلك يجب الاهتمام بفاعلية هذه اللجان، إذ تعتبر فاعلية لجان التدقيق واحدة من أهم المشكلات الأساسية المصاحبة لتكوينها، لذلك يجب الاهتمام والتركيز على الجوهر بجانب الشكل وكيفية تعين أعضاء لجان التدقيق وما هي المهام الواجب أن يقوموا بها وكيفية مواجهة المشاكل التي قد تواجههم أثناء أداء مهامهم وكيفية التغلب عليها (Salloum et al. 2014).
- يجب أن يكون هناك برامج توعية مستمرة لأعضاء لجان التدقيق: من المهم إنشاء مركز استشاري للتوعية المستمرة لأعضاء لجان التدقيق من خلال تنظيم حلقات للنقاش باستعراض

حالات عملية يتم فيها استخلاص النتائج المرجوة. ولتحقيق فاعلية هذا المركز يجب إجراء تقييم مستمر لأعضاء هذه اللجان (Agyei-Mensah, 2019).

- يجب الإفصاح عن تقرير لجان التدقيق: يجب الإفصاح عن تقرير لجان التدقيق وما يتضمنه من خطوط عريضة فيما يتعلق بمهامها وإنجازاتها، ومدى التزامها بمعايير الأداء الموضوعة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، وفيه يتم توضيح المهام التي قامت بإنجازها خلال الفترة والصعوبات التي واجهتها خلالها، كما يجب الإفصاح عن تقريرها ضمن التقرير السنوي للشركة لتقدم معلومات عن المهام التي بذلتها، مما يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية في دور وفاعلية لجنة التدقيق، ومن غير المقبول قيامها بإصدار نفس التقرير كل فترة ولا يحتوي أي تغيرات إلا تاريخ التقرير، فهذا يجعل عملها روتينيا وشكليا، بل يجب أن يكون تقريرها معبراً عن واقع عاينته خلال الفترة التي يُعدّ فيها التقرير (Eyenubo et al., 2017).

2-1-2 التقارير المالية

2-1-2-1 مفهوم التقارير المالية

يمكن تعريف التقارير المالية على أنها تلك التقارير التي تحمل مجموعة من المعلومات والبيانات التي تم معالجتها لتصبح قابلة للاستخدام في اتخاذ القرارات وأن تساهم في الاتصال بين مستخدمي هذه المعلومات والبيانات ومعديها، وإعطاء صورة سليمة عن المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها. كما يمكن للتقارير المالية أن تكون:

- وسيلة مهمه لإشباع حاجات مستخدمي المعلومات المالية وغير المالية.
- تعكس أثر الأحداث الاقتصادية على الشركة.
- يجب ان تعرض الخطط المستقبلية للشركة.

- هدفها هو التعبير بصورة مالية عن استغلال الموارد الاقتصادية في الشركة .
- يمكن أن تكون وسيلة لتنبيه المستثمرين من الفشل (بعلاش وعصام، 2019).

2-1-2-2 الأطراف المستخدمة للمعلومات والبيانات المالية

هناك الكثير عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية يعتمد على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها، وبذلك فإنهم يركزون اهتماماتهم على المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، وهنالك أطراف يستخدمون التقارير المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات ونذكر منهم ما يلي:

1- المستثمرين

إن أصحاب رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم والعائد المحقق من خلالها، فهم يحتاجون للمعلومات تساعدهم على اتخاذ قرار شراء الأسهم والاستثمار في هذه الشركات، أو الاحتفاظ بالاستثمار والبيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

2- الموظفون

يهتم الموظفون بالمعلومات المتعلقة باستقرار الشركة وربحيتها، كما أنهم يهتموا بالمعلومات التي من خلالها يستطيعوا تقييم قدرة المؤسسة على دفع رواتبهم ومكافئاتهم وتعويضاتهم، ومنافع التعاقد وتوفَير فرص العمل.

3- المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق، الدائنون على الأغلب مهتمون بالشركة على المدى أقصر من اهتمام المقرضون إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيس لهم.

4- العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار الشركة خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو الاعتماد عليها.

5- المؤسسات الحكومية

تهتم المؤسسات الحكومية بعملية توزيع المواد وبالتالي نشاطات المؤسسات وتحديد السياسات الضريبية، كأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشاهبة.

6- الجمهور

تؤثر الشركات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة منها مثلاً: تقدم الشركات مساعدات كبيره للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم كموظفين، وتعاملها مع موردين محليين، ويمكن للمعلومات المالية أن تساعد الجمهور لمعرفة الاتجاهات الحديثة في تطور الشركة وتنوع نشاطاتها (رضوان، 2013).

2-1-2-3 أهداف التقارير المالية

الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توصيل معلومات محاسبية ومالية مفيدة للمستخدمين الخارجيين والداخليين من أجل اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مع الًتركيز على ذوي المصالح المباشرة بالشركة (غريب واخرون.، 2020).

في نفس السياق، تهدف التقارير المالية إلى تقديم أكبر قدر من المعلومات المفيدة التي تحقق أهداف مستخدميها في مجال اتخاذ القرارات، وكما هو معروف عن المحاسبة بأنها نشاط خدمي، وان المنتج النهائي لهذا النشاط عبارة عن مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لمصلحة الأطراف العديدة من داخل وخارج الشركة.

هناك جهات مهنية محاسبية عديده قامت بالعديد من الدراسات المتعلقة بأهداف التقارير المالية ومن أهمها تقرير الأهداف لهيئة المعايير المحاسبة المالية وهو البيان رقم (1) الذي يتعلق بأهداف التقارير المالية في المؤسسات التجارية ومن أهمها الأهداف الأساسية للمعلومات المالية وهي: (بوعكار، 2019).

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات في ترشيد القرارات الاستثمارية.
- توفير المعلومات الملائمة التي تساعد المستخدمين الحاليين والمرتقبين وغيرهم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، ووفق ذلك يتم اتخاذ القرار المناسب.
- توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي قد تطرأ على تلك الموارد والالتزامات.
- توفير معلومات تفيد في تقييم أداء المنشأة خلال المدة.

من ناحية أخرى ولكي تكون المعلومات المالية مفيدة للأطراف مستخدميها، يتطلب إطار عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية موثوقية واستكمالاً للمعلومات الصادرة لمنعها من أن تكون غير صحيحة أو مضللة مما يؤدي إلى عدم موثوقية المعلومات وعدم ملاءمتها. علاوة على ذلك، كما هو منصوص عليه في شرط مفهوم المحاسبة المالية رقم 1 لمجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة، فإن الاكتمال هو خصائص نوعية للبيانات المالية (Alqaraleh, 2019).

وعليه أكد Kieso et al. (2012) أنه إذا كانت المعلومات ناقصه فلن يتمكن المستخدمون الخارجيون أو الداخليون للبيانات المالية من إجراء التقييمات الصحيحة للبيانات، كذلك يمكن أن يؤدي النقص في البيانات المالية من خلال إخفاء بعض المعلومات المالية المهمة بهدف تعظيم

أرباحها لتشجيع الأطراف الخارجية على الاستثمار بالمنشأة، أو على العكس من ذلك حيث يمكن ان تقوم المنشأة بتخفيض أرباحها للتهرب من الضريبة وبالتالي تضليل المستخدمين واتخاذ قرارات وفقا لمعلومات غير صحيحة أو خاطئة.

لذلك يساعد الحد من نقص البيانات المالية على إصدار بيانات ماليه كامله وغير مضلله وبالتالي زيادة ثقة المستثمر في المعلومات المحاسبية. وفي دراسة مماثله وذات صلة لـ Asay, Libby and Rennekamp (2018) خلص إلى أن نقص البيانات المالية في التقارير السنوية يؤثر بشكل عام على قرار المستثمرين بشأن شراء وبيع أسهم الشركة، حيث إن مستثمري الشركات لديهم في البداية معلومات محدودة وغير كافية لاتخاذ القرارات الحالية بالبقاء أو المستقبلية بالاستثمار.

2-2 البنوك الأردنية

عرفت البنوك عدة تعاريف فمنها من قال ان البنك هو عبارة مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين. الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه والاستثمار بها، والمجموعة الثانية هي من العملاء الذين يحتاجوا إلى أموال لأغراض مختلفة مثل الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما (Pakurár et al. 2019). كما تم تعريفه على انه عبارة عن منشأة مالية تتاجر بالنقود ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال (فراونة، 2019).

ومن وجهة نظر الباحثة يمكن تعريف البنوك على انها عباره عن مؤسسات مالية يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف

خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وأيضا تقوم بتنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك.

لذلك ووفقا لأهمية القطاع المصرفي على الاقتصاد الأردني فقد شهد هذا القطاع في الآونة الأخيرة تطورات مهمة وتعزى هذه التطورات بشكل رئيسي إلى البنك المركزي الأردني من خلال تطبيق أحدث الممارسات المالية والأنشطة الرقابية والتنظيمية المتطورة، حيث تم تطوير وتحسين أداء القطاع المصرفي في الأردن (Madanat & Khasawneh, 2018).

حيث يلعب القطاع المصرفي في الأردن دورًا مهمًا في حركة البلاد نحو تجارة السوق الحرة بسبب التحرر الاقتصادي الكبير في البلاد، لذلك يعتبر هذا القطاع من الركائز الأساسية للاقتصاد الأردني. بحسب فرحات و شيرين (2017) يظهر القطاع المصرفي آفاقًا مذهلة للتوسع والتنويع. فقد شكلت ما نسبته 44.6٪ من إجمالي راس مال السوق المالي وساهمت بنسبة 18.7٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 (Pakurár et al., 2019).

لذلك، أولت الحكومة الأردنية اهتمامًا كبيرًا لتطوير المؤسسات المصرفية، ويهدف هذا الجهد بشكل أساسي إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية وزيادة المزايا التنافسية لهذا القطاع وتشجيع الاستثمار في الدولة.

كما تواصل البنوك تعزيز الكفاءة التشغيلية والعمليات التجارية مع الحفاظ على سياسات ائتمانية حكيمة ومنصات إدارة مخاطر فعالة، حيث يوجد في التصنيف المصرفي الأردني ثلاثة أنواع من البنوك: تجارية وإسلامية وأجنبية، يوجد 13 بنكاً تجارياً وأربعة بنوك إسلامية وتسعة بنوك أجنبية (الغرايبة واخرون.، 2015) (Jordan Banking Sector, 2019).

إلى جانب الأدبيات، تعتبر أهمية القطاع المصرفي في الأردن أحد المصادر الرئيسية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي كما ذكرنا سابقاً. علاوة على ذلك، فهو المحرك وداعم رئيسي للاقتصاد في الأردن، في الوقت الحاضر تولي البنوك المزيد من الاهتمام للأداء الفعال للقطاع المصرفي من أجل تحقيق الهدف الأساسي للإصلاحات المالية، كما أصبحت الربحية والكفاءة أحد التحديات التي تواجه البنوك لتقوية مراكزها المالية(الرقيبات، 2015).

من ناحية أخرى، يواجه القطاع المالي والمصرفي العديد من المخاطر الخارجية والداخلية التي تهدد ازدهار العديد من البنوك وبقائها على المدى الطويل (مقابلة واخرون.، 2018). حيث أقنعت الاضطرابات الشديدة للأسواق المالية منذ سبتمبر 2008، والقضاء على مركز التجارة العالمي في عام 2001، والهجمات السيبرانية والإرهاب المسكوني العديد من البنوك بالرغبة في استمرارية أعمال معينة بعد حوادث غير متوقعة (Aljuhmani & Emeagwali, 2017). تواجه البنوك الأردنية العديد من التهديدات المحلية، مثل ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور سعر الصرف، وتغير معدلات الإقراض والاقتراض في ظل تطورات الأسواق الدولية، وتداعيات حرب الخليج الأولى والثانية، وعجز ميزانية النظام (Zeitun & Benjelloun, 2013).

علاوة على ذلك، يتمثل الهدف الرئيسي للبنوك في تحصيل الأرباح والقيام بالأنشطة الاقتصادية وايضا جمع المدخرات من الناس بمعدّل فائدة قليل، ثُمّ إقراض هذه الأموال بمعدّل فائدة أعلى. وحثّ الأفراد على توفير الأموال واستثمارها. من خلال توفير مجموعة واسعة من التسهيلات المصرفية ومنصات آمنة لهذه التسهيلات من خلال الإدارة الفعالة للمخاطر (Qwader, 2019).

2-3 الدراسات السابقة ذات الصلة

من محددات هذه الدراسة أنه لا يوجد دراسات سابقة تطرقت إلى موضوع الحد من نقص البيانات المالية مع لجنة التدقيق بشكل مباشر، بنفس الوقت تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة والنادرة التي أخذت موضوع الحد من نقص البيانات المالية، لذلك اعتمدت الدراسة في دراستها على الدراسات السابقة التي أخذت العلاقة بين لجنة التدقيق وكل من الإفصاح وجودة التقارير المالية حيث ركزت هذه الدراسة على احد خصائص التقارير المالية وهي الاكتمالية وعدم نقص البيانات المالية في التقارير السنوية وهذا مالم يتطرق له أي بحث سابق حد علم الباحثة، وتنقسم هذه الدراسات إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية كما يلي:

2-3-1 الدراسات العربية

- **دراسة (قديح، 2013) بعنوان: أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة – دولة فلسطين.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين ، ولتحقيق هذا الهدف اتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث رتبت بيانات سبعة مصارف التي تمثل مجتمع الدراسة خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2011 باستخدام نموذج الانحدار ومن خلال الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (E-Views) وكان أهم نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين كلا من (حجم لجنة التدقيق واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق) وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى عدم وجود أثر لكل من خاصتي (المؤهل المحاسبي أو المالي الذي يحمله عضو لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق سنويا) على جودة التقارير المالية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات

أهمها ضرورة أن تفرض القوانين الفلسطينية على المصارف الفلسطينية الإفصاح ضمن تقريرها السنوي عن مهام وإنجازات لجان التدقيق. واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في مقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الباحثة فيما يتعلق بعدد اجتماعات اللجنة.

- **دراسة (أبو الهيجاء،2014) بعنوان: أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية للبنوك الأردنية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة جرش، المملكة الأردنية الهاشمية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق في جودة التقارير المالية، وذلك بالتطبيق على البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، حيث قام الباحث بتطبيق هذه الدراسة على البيانات المنشورة للقوائم المالية لـ 13 بنكا مدرجا في الفترة (2008-2012). وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة بين كل من لجنة التدقيق من جهة، وعدد أعضاء لجنة التدقيق من جهة، والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق من جهة، واستقلالية لجنة التدقيق من جهة وجودة التقارير المالية من جهة أخرى. ولم تبين النتائج وجود علاقة بين عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية من جهة أخرى، وأوصت الدراسة بان يقوم الباحثين في المستقبل بالاهتمام بهذا النوع من الأبحاث وخاصه على البنوك الأردنية، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة بتحديد عينة الدراسة ومقارنة نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراستها وخاصه فيما يتعلق بعدد اجتماعات اللجنة.

- **دراسة (عبدالله، 2016) بعنوان: لجان المراجعة في ظل حوكة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)، أطروحة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، السودان.**

تناولت هذه الدراسة لجان التدقيق في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي. توصلت الدراسة إلى

عدة نتائج أهمها أن لجان التدقيق تعمل على ضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية، وتعمل على التناسق في توافر المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة وذلك لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة. أوصت الدراسة بضرورة تكوين لجان التدقيق لضمان الإفصاح والشمولية في القوائم المالية، وحتمية نشر المعلومات الخاصة بالبنوك لكافة المتعاملين في السوق وبصفة منتظمة. واستفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال معرفة دور لجان التدقيق وأهميتها كأداة للرقابة وكحلقة وصل بين المنظمة ومجالس الإدارة.

- **دراسة (الحمود، الشرمان وقادري، 2017) بعنوان: أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية، جامعة اليرموك، – https://www.yu.edu.jo/econconf9/New/shares/**

تبحث هذه الدراسة أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2014–2016). واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من استقلالية لجان التدقيق، واجتماعات لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، في حين تبين عدم وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من حجم لجان التدقيق، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد اوصت الدراسة إلى تطبيق مثل هذه الدراسة على قطاع آخر مثل القطاع المالي، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال الأخذ بتوصياتها وتطبيق

مثل هذه الدراسة على القطاع المالي وحيث قامت الباحثة بأخذ البنوك التجارية وهم أساس القطاع المالي كعينة دراسة.

- **دراسة (بوسنة، 2018) بعنوان: العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح.**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة أرباح الشركات الفرنسية المدرجة بالبورصة خلال الفترة 2005–2014، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير معنوي لخصائص لجنة التدقيق (وجودة اللجنة، وحجمها، واستقلاليتها، وخبرتها المالية وعدد اجتماعاتها) على تحسين جودة التقارير المالية للشركات الفرنسية، وقد أوصت الدراسة على ضرورة قيام المديرين المستقلين بعقد اجتماعات دورية في غياب المديرين التنفيذيين. واستفادت الباحثة من هذه الدراسة في تحيد المتغيرات الفرعية لخصائص لجنة التدقيق كأداة قياس بالإضافة إلى مقارنة نتائجها مع نتائج هذه الدراسة.

- **دراسة (بعلاش، 2019) بعنوان: مساهمة لجان التدقيق في ضبط التقارير المالية لشركات المساهمة.**

هدف هذا البحث إلى تحديد الدور الذي تقوم به لجان التدقيق فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية وزيادة جودتها عن طريق المهام التي تقوم بها، وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال استبيان تم تصميمه من قبل الباحث تم توزيعه على المدققين وأعضاء لجنة التدقيق في الإدارات المركزية لشركات المساهمة والبنوك التجارية، حيث أظهرت نتائج هذا البحث من خلال التحليل الإحصائي وإجراء مختلف الاختبارات على فرضيات البحث بأن العمل الذي تقوم به لجان التدقيق يساهم بشكل كبير في ضبط جودة التقارير المالية، وقد أوصت الدراسة إلى استمرار التأكيد على تنمية قدرات أعضاء لجان التدقيق في الأمور المالية والفنية. والتأكيد على عدم وجود مصالح أو

منافع ذاتية لأعضائها كي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية. وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة بتحديد ومعرفة والإلمام بمفاهيم الاستقلالية والخبرة الخاصة بأعضاء لجان التدقيق.

- **دراسة (بوسنة، 2020) بعنوان: أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة بالبورصة، وبتطبيق نموذج الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة، تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية للشركات الصناعية. وبشكل أكثر تحديدا، يعتبر أعضاء لجنة التدقيق المستقلين الذين يمتلكون خبرة في مجال المالية والمحاسبية الأكثر فعالية في زيادة جودة التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير معنوي لباقي خصائص لجنة التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تشكيل لجان تدقيق في جميع الشركات، ومن خلال هذه الدراسة استفادت الباحثة بتحديد أداة جمع البيانات.

2-3-2 الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Okpala, 2012) بعنوان:**

Audit committee and integrity of financial statements: A preventive mechanism for corporate failure.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير لجنة التدقيق على سلامة البيانات المالية كوسيلة لمنع الفشل التنظيمي. حيث يتكون مجتمع هذه الدراسة من 183 شركة عامة مدرجة في البورصة النيجيرية و100 شركة تدقيق كبرى، وتم الحصول على البيانات من خلال استبيان تم توزيعه على 615 مستثمر في تلك الشركات عينة الدراسة بالإضافة إلى استبيان تم توزيعها على 100 شركة تدقيق كبرى. تم فحص الفرضيات باستخدام اختبار z، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة

كبيرة بين أنشطة لجنة التدقيق ونزاهة البيانات المالية مما يعزز جودة الشركة لمنع الفشل التنظيمي، وأوصت الدراسة بتشكيل لجنة تدقيق ملتزمة يجب أن يتم تأسيسها ويجب أن يمتلك الأعضاء الذين سيتم تعيينهم مهارات تحليلية ومالية قوية. واستفادت الباحثة من هذه الدراسة بمقارنة نتائج هذه الدراسة مع دراسة الباحثة.

- **دراسة (Othman, Ishak, Arif and Aris, 2014) بعنوان:**

Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics disclosure.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير خصائص لجنة التدقيق على الإفصاحات الأخلاقية الطوعية لأكبر 94 شركة مدرجة في بورصة ماليزيا. استخدمت الدراسة تحليل محتوى التقرير السنوي للشركة والعديد من الانحدارات الخطية للنظر في العلاقات بين الإفصاح الأخلاقي الطوعي وخصائص لجنة التدقيق. تشير نتيجة الدراسة إلى أن سمتين فقط من خصائص لجنة التدقيق (المنصب وعدة إدارات) مرتبطة بالإفصاح الأخلاقي الطوعي، في حين أن الاستقلالية والخبرة وتكرار الاجتماع والحجم كانت غير متسقة. وأوصت هذه الدراسة بالتركيز على زيادة الإفصاح الأخلاقي الطوعي واستفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال تحديد طريقة القياس المتعلقة بلجان التدقيق وبالأخص استقلالية اللجنة وحجمها.

- **دراسة (Kamolsakulchai, 2015) بعنوان:**

The impact of the audit committee effectiveness and audit quality on financial reporting quality of listed company in stocks exchange of Thailand.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين فعالية لجنة التدقيق وجودة التدقيق على جودة التقارير المالية. تم جمع البيانات المالية للشركات المدرجة من عام 2008 إلى عام 2012؛ وتم

تحليل البيانات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة للوحة (Panel data). أظهرت النتائج أن فعالية لجنة التدقيق لها علاقة إيجابية بشكل ملحوظ مع جودة التقارير المالية. أيضا أكدت هذه الدراسة على أنه مع زيادة حجم لجنة التدقيق تم تحسين جودة التقارير المالية. وأوصت الدراسة باهتمام الشركات بفعالية لجنة التدقيق، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة بمقارنة نتائجها الخاصة بحجم اللجنة مع نتائج دراستها.

- **دراسة (Salehi & Shirazi0, 2016) بعنوان:**

Audit committee impact on the quality of financial reporting and disclosure: Evidence from the Tehran Stock Exchange.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص علاقة خصائص لجنة التدقيق بجودة التقارير المالية والإفصاح، حيث تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام تحليل (Panel data) على عينة من 100 شركة مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال 2013–2014 وتم إجراء الاختبارات باستخدام برنامج Eviews، تشير نتائج الدراسة إلى أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق التي تم عقدها خلال السنة المالية يرتبط بشكل سلبي بجودة الإفصاح، في حين ترتبط خبرة لجنة التدقيق وحجمها بشكل إيجابي بالإفصاح المالي. أيضا تشير النتائج التي توصلوا إليها إلى وجود علاقة غير مهمة بين سمات لجنة التدقيق الأخرى وجودة التقارير المالية باستثناء استقلالية لجنة التدقيق، والتي ترتبط بشكل إيجابي بجودة التقارير المالية. وأوصت الدراسة باهتمام الشركات بأن يكونوا أعضاء لجان التدقيق من ذوي الخبرة المالية، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة بمقارنة نتائجها الخاصة بالاستقلالية والحجم مع نتائج دراستها.

- **دراسة (Umobong & Ibanichuka, 2017) بعنوان:**

Audit committee attributes and financial reporting quality of food and beverage firms in Nigeria.

فحصت هذه الدراسة العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية لشركات الأغذية والمشروبات باستخدام البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من بورصة نيجيريا. تؤكد نتائج هذه الدراسة أن زيادة استقلالية لجنة التدقيق والخبرة المالية للأعضاء وتكرار الاجتماعات يزيد من جودة التقارير المالية. في حين أن الزيادة في حجم لجنة التدقيق يقلل من جودة التقارير. بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، توصي هذه الدراسة بتعيين المزيد من خبراء المحاسبة والمالية في لجان التدقيق، كما يجب ضمان استقلالية أعضاء لجنة التدقيق بينما يتم تحديد سقف للحد الأدنى لعدد الاجتماعات التي يجب أن يحضرها أعضاء لجنة التدقيق في السنة المالية، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال مقارنة نتائج دراستها مع نتائج هذه الدراسة الخاصة باستقلالية اللجنة واجتماعاتها والخبرة الخاصة بأعضاء اللجان.

- **دراسة (Majiyebo, Okpanachi, Nyor, Yahaya & Mohammed, 2018) بعنوان:**

Audit committee independence, size and financial reporting quality of listed deposit money banks in Nigeria.

تبحث هذه الدراسة في تأثير استقلالية لجنة التدقيق وحجمها على جودة التقارير المالية للبنوك المالية المدرجة في بورصة نيجيريا. تم الحصول على البيانات المالية من البورصة النيجيرية وكانت البيانات المالية لخمسة عشر (15) بنكًا مدرجًا على مدى عشر سنوات (2007–2016). تم اعتماد نموذج جونز (1991) المعدل لقياس جودة التقارير المالية.

تم تحليل البيانات باستخدام برنامج STATA 13. حيث كشفت نتائج هذه الدراسة على أن استقلالية لجنة التدقيق لها تأثير سلبي هام على جودة التقارير المالية للبنوك المالية المدرجة في بورصة نيجيريا. كما أن حجم لجنة التدقيق ليس له تأثير كبير على جودة التقارير المالية للبنوك المالية المدرجة في بورصة نيجيريا. بناءً على النتائج السابقة أوصت هذه الدراسة على انه يجب أن تضمن البنوك في نيجيريا أن مجالس إدارتها مستقلة لأن هذا من المحتمل أن يعزز جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى انه ينبغي أن تراعي إدارة البنوك في نيجيريا أحكام القانون النيجيري لحوكمة الشركات في تشكيل لجنة التدقيق حيث سيؤدي ذلك إلى تحسين جودة التقارير المالية في البنوك المالية المدرجة في بورصة نيجيريا، استفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال تحديد أهمية التقارير المالية في البنوك بالإضافة إلى مقارنة نتائجها الخاصة بحجم لجنة التدقيق مع نتائج دراستها.

- **دراسة (Hajiha & Azadzadeh, 2019) بعنوان:**

Audit Committee Characteristics and Financial Statement Comparability with the Moderating Role of Audit Firm Size and Corporate Governance.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وقابلية البيانات المالية للمقارنة مع الدور الوسيط لحجم شركة التدقيق وحوكمة الشركات .في هذه الدراسة كانت عينة الدراسة عبارة عن 56 شركة مدرجة في بورصة طهران خلال السنوات 2013 إلى 2017 ولتقدير فرضية البحث يتم استخدام نموذج الانحدار متعدد المتغيرات.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية وهامة بين خصائص لجنة التدقيق وقابلية البيانات المالية للمقارنة. ومع ذلك، فإن حجم شركة التدقيق له تأثير سلبي على العلاقة بين

خصائص لجنة التدقيق وقابلية البيانات المالية للمقارنة، وأخيراً، فإن حجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على العلاقة بين خبرة لجنة التدقيق وقابلية البيانات المالية للمقارنة، وللمجلس المستقل تأثير سلبي على العلاقة بين حجم لجنة التدقيق وقابلية البيانات المالية للمقارنة. على الرغم من أن هنالك تأثير لبعض خصائص لجان التدقيق على جودة البيانات المالية إلا أن الحاجة إلى الاهتمام بفاعلية لجان التدقيق أمر مهم للغاية، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة من خلال معرفة أهمية فاعلية لجان التدقيق على التقارير المالية.

- **دراسة (Saleem, 2019) بعنوان:**

The Impact of Audit Committee Characteristics on the Creative Accounting Practices Reduction in Jordanian Commercial Banks.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر خصائص لجنة التدقيق (أثر نشاط لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، واستقلالية لجنة التدقيق) في التخفيض من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك التجارية الأردنية. يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان، خلال الفترة من 2011 إلى 2017، وعينة الدراسة هي ممثلة في جميع البنوك التجارية الأردنية. تعتمد هذه الدراسة على بيانات اللوحة. تتكون البيانات من مجموعة من المؤشرات لـ 13 بنك تجاري أردني للفترة من 2011 إلى 2017، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية للبنوك.

تشير نتائج اختبار الفرضيات إلى وجود تأثير كبير لخصائص لجنة التدقيق على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة 0.05 باستثناء متغير (حجم لجنة التدقيق)، وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على استقلالية عضو لجنة التدقيق، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة بتحديد عينة الدراسة بشكل واضح بالإضافة إلى الاطلاع على أهمية حجم واستقلالية اللجان في خصائص لجان التدقيق.

- **دراسة (Alqaraleh & Nour, 2020) بعنوان:**

The impact of the audit committee on the timeliness of the annual financial reports in Jordanian companies listed in the Amman Stock Exchange.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر خصائص لجنة التدقيق على توقيت إعداد التقارير المالية السنوية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. استخدمت هذه الدراسة تصميم البحث الارتباطي، حيث تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية المنشورة لـ 172 شركة مدرجة في بورصة عمان للفترة ما بين 2014 و2016. وأظهرت النتائج إلى أن هنالك علاقة إيجابية ومهمة بين لجنة التدقيق من حيث (استقلالية لجنة التدقيق، اجتماع لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق، وتوقيت التقارير المالية). بالإضافة إلى ذلك، هناك دور إيجابي للجنة التدقيق للإشراف على إعداد ونشر التقارير المالية. توصي هذه الدراسة بأن تقوم الشركات بالإفصاح عن التقارير المالية السنوية في الوقت القانوني حيث أصبح ذلك ضروريًا نظرًا لتأثيرها على قرارات المستثمرين، واستفادت الباحثة من هذه الدراسة بمعرفة مفاهيم استقلالية، اجتماع وحجم لجان التدقيق.

2-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

فيما يتعلق بالدراسات السابقة، فجميع الدراسات المشابهة لهذه الدراسة تطرقت إلى دور لجنة التدقيق مع الإفصاح بشكل عام أو جودة التقارير المالية بالإضافة إلى أنها لم تأخذ خصائص لجنة التدقيق والمتمثلة بـ (الخبرة، الحجم، الاستقلالية وعدد الاجتماعات) مجتمعة فمنها من فحص خصائص لجنة التدقيق من حيث الاستقلالية والحجم ومنها من جمع بين الخبرة والاستقلالية.

لذلك تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها فحصت دور خصائص لجنة التدقيق من حيث (الاستقلالية، الحجم، عدد الاجتماعات و الخبرة) في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية وحسب علم الباحثة تعتبر هذه الدراسة هي الدراسة الأولى

من نوعها في الأردن التي تطرقت إلى نقص البيانات المالية في التقارير السنوية. كما أن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي أخذت خصائص لجنة التدقيق (الاستقلالية، الحجم، عدد الاجتماعات والخبرة) مجتمعة، وأيضا تتميز هذه الدراسة بحداثتها حيث تم تطبيقها خلال الفترة ما بين عام (2015، 2019).

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد.

3-2 منهجية الدراسة.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة.

3-4 مصادر جمع البيانات.

3-5 أدوات الدراسة.

3-6 متغيرات الدراسة.

3-7 طرق قياس متغيرات.

3-8 الأساليب الإحصائية.

3-9 معادلات (نماذج) الدراسة.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد

يتناول هذا الفصل إجراءات جمع البيانات وقياس متغيرات الدراسة. وفقاً لذلك يتم توضيح تفاصيل تصميم البحث، أيضا يسلط الضوء على مجتمع والعينة المختارين للدراسة، بالإضافة إلى تفاصيل مصادر البيانات، ويعرض قياس المتغيرات.

3-2 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي السببي، حيث يعتمد المنهج الوصفي على تحليل خصائص مجتمع الدراسة، من خلال وصف خصائص لجنة التدقيق حول الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية. على العكس من ذلك اوضح Zikmund et al. (2009) أن البحث السببي يتم إجراءه للتأكد من العلاقة بين سبب وتأثير المتغيرات عندما يتم تحديد مشكلة البحث بالفعل. وبناءً عليه، تحدد هذه الدراسة تأثير خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

وهي عباره عن عينة قصدية (وتعني انه تم اختيار عينة الدراسة عن قصد وهي البنوك التجارية الأردنية، حيث يعتقد ان هذه العين هي العينة الأكثر ملائمة للقيام بالبحث). وتضم عينة الدراسة جميع البنوك التجارية الأردنية. هناك 13 بنك تجارياً حسب جمعية البنوك في الأردن وهذه

البنوك تفي بمتطلبات الدراسة. ومع ذلك تعتبر جميع البنوك عينة الدراسة تملك البيانات المطلوبة في هذه الدراسة، أي بياناتها مستمرة خلال فترة الدراسة من 2015 إلى 2019.

3-4 مصادر جمع البيانات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت الباحثة على مصدرين لجمع البيانات هي:

المصادر الأولية: فيما يتعلق بالبيانات الأولية للدراسة تم الاعتماد في هذه الدراسة على التقارير المالية الخاصة للبنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ما بين 2015-2019.

المصادر الثانوية: حيث تم الاعتماد على الكتب العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات والمواقع الإلكترونية والنشرات اليومية، بالإضافة إلى الدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك لإثراء الجانب النظري من الدراسة وتطوير فرضياتها.

3-5 أدوات الدراسة

التقارير السنوية هي الأداة المختارة لجمع البيانات. على وجه الخصوص، توفر التقارير السنوية التي تنشرها الشركات البيانات المتعلقة بالتقارير السنوية للبنوك الأردنية وأيضا البيانات المتعلقة بخصائص لجنة التدقيق (الاستقلالية، الحجم، الخبرة وعدد الاجتماعات) استخدمت هذه الدراسة برنامج الحزم الإحصائية SPSS v26 لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها وتحقيق أهدافها.

3-6 متغيرات الدراسة

أولا: المتغير المستقل: خصائص لجنة التدقيق.

ويقسم إلى متغيرات فرعية هي:

أ. استقلالية لجنة التدقيق.

ب. حجم لجنة التدقيق.

ج. عدد اجتماعات لجنة التدقيق.

د. خبرة أعضاء لجنة التدقيق.

ثانياً: المتغير التابع: الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية.

3-7 طرق قياس المتغيرات

- **خصائص لجنة التدقيق**

سوف يتم قياس متغيرات الدراسة والخاصة بخصائص لجنة التدقيق من خلال التقارير السنوية وكالتالي:

1. استقلالية لجنة التدقيق: تعد استقلالية لجنة التدقيق متغيراً مهماً، ويقاس بنسبة أعضاء لجنة التدقيق الذين أعلن مجلس الإدارة أنهم مستقلين (Othman, et al., 2014; Alqaraleh & Nour, 2020)
2. حجم لجنة التدقيق: هو متغير مهم ويتم قياسه من خلال عدد أعضاء لجنة التدقيق في السنة المالية (Othman, et al., 2014; Alqaraleh & Nour, 2020).
3. خبرة أعضاء لجنة التدقيق: تعد الخبرة المالية للجنة التدقيق مرة أخرى متغيرًا مهماً جداً لتكون اللجنة قادرة على قراءات التقارير المالية والرقابة، ويتم قياسها على أساس نسبة أعضاء لجنة التدقيق من ذوي الخبرة المالية الشاملة أي عدد الأعضاء ذو الخبرة المالية مقسوماً على العدد الإجمالي لأعضاء لجنة التدقيق (Mishra & Malhotra, 2016),

4. عدد اجتماعات لجنة التدقيق: تعد اجتماعات لجنة التدقيق أيضًا متغيرًا مهمًا، حيث يتم قياسها بعدد اجتماعات لجنة التدقيق التي عقدت خلال السنة المالية (Mishra & Malhotra, 2016).

- **الحد من نقص البيانات المالية**

تشير فكرة "الحد من نقص البيانات المالية"، كما هو موضح في Alqaraleh (2019)، إلى ضرورة الإبلاغ عن جميع المعلومات في التقارير السنوية، من أجل تلبية متطلبات الأهداف النوعية الأخرى. لغرض التحليل، سيتم منح الإفصاحات الكاملة على النحو الذي تطرحه هيئة الأوراق المالية الأردنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقاً لمؤشر الإفصاح والمبين في الجدول رقم 3-1 بدرجة 1، أما الإفصاحات غير الكاملة فتأخذ درجة 0. هذه الدرجات من 1 أو 0 قد استخدمت أيضًا في العديد من الأعمال السابقة على سبيل المثال:

(Hodgdon et al., 2008; Tsalavoutas et al., 2010; alqaraleh, 2019)

الجدول (3-1): مؤشر الإفصاح الصادر عن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) (Hodgdon et al., 2008; alqaraleh, 2019).

المعيار المحاسبي	الإفصاحات	التحديث 2019 (من إعداد الباحثة)
المعيار الدولي 12 ضرائب الدخل	جميع الإفصاحات المطلوبة	–
المعيار الدولي 14 التقارير القطاعية	جميع إفصاحات الأعمال المطلوبة الإفصاحات الجغرافية	حل محلة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) الساري المفعول
المعيار الدولي 16 الممتلكات والمنشآت والمعدات	جميع الإفصاحات المطلوبة عن الممتلكات والمنشآت والمعدات المعاد تقييمها	–
المعيار الدولي 17 عقود الإيجار	جميع الإفصاحات المطلوبة للمستأجرين	حل محلة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) اعتبارا من 2019
المعيار الدولي 19 منافع الموظفين	جميع الإفصاحات المطلوبة لمنافع الموظفين المحددة	–
المعيار الدولي 23 تكاليف الاقتراض	السياسة المحاسبية لتكلفة الاقتراض والإفصاحات المطلوبة لتكلفة الاقتراض المرسملة حيثما ينطبق ذلك	–
المعيار الدولي 32 الأدوات المالية/ العرض	معلومات حول مدى وطبيعة الأدوات المالية، معلومات حول مخاطر أسعار الفائدة؛ معلومات حول مخاطر معدل الائتمان	–
المعيار الدولي 33 ربحية السهم	جميع الإفصاحات المطلوبة	–
المعيار الدولي 35 العمليات المتوقفة	جميع الإفصاحات المطلوبة	حل محلة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (5) الساري المفعول
المعيار الدولي 36 انخفاض قيمة الاصول	جميع الإفصاحات المطلوبة	–
المعيار الدولي 37 المخصصات والمطلوبات الطارئة والأصول المحتملة	جميع الإفصاحات المطلوبة	–
المعيار الدولي 38 الاصول غير الملموسة	جميع الإفصاحات المطلوبة	–

ويمكننا اختصار مقاييس متغيرات الدراسة حسب الجدول 3-2 التالي:

الجدول (3-2): مقاييس متغيرات الدراسة

المتغيرات	القياس	المرجع
استقلالية لجنة التدقيق	نسبة أعضاء لجنة التدقيق الذين أعلن مجلس الإدارة أنهم مستقلين المالية	(Othman, Ishak, Arif and Aris, 2014; Alqaraleh & Nour, 2020)
حجم لجنة التدقيق	عدد أعضاء لجنة التدقيق في السنة المالية	(Othman, Ishak, Arif and Aris, 2014; Alqaraleh & Nour, 2020)
خبرة أعضاء لجنة التدقيق	نسبة أعضاء لجنة التدقيق من ذوي الخبرة المالية الشاملة	(Mishra & Malhotra, 2016)
اجتماعات لجنة التدقيق	عدد اجتماعات لجنة التدقيق التي عقدت خلال السنة المالية	(Mishra & Malhotra, 2016)
الحد من نقص البيانات المالية	البيانات الكاملة درجة 1، والبيانات غير الكاملة درجة 0.	Hodgdon, Tondkar, Harless &) Adhikari, 2008; Tsalavoutas, Evans, & Smith, 2010; alqaraleh, 2019)

3-8 الأساليب الإحصائية المتبعة

بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار ملائمة بيانات الدراسة وفرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- اختبار التوزيع الطبيعي حسب نظرية النهاية المركزية، فانه كلما زاد عدد العينة كلما اقترب تباينها من تباين المجتمع ويمكن اعتبار ان التوزيع يكون طبيعيا بصورة تقريبية عندما يصبح حجم العينة (30) فما فوق.

2- اختبار التداخل الخطي (Test Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث يصف الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة المستقلة.

3- الإحصاء الوصفي: تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وأدنى وأعلى قيمة للبيانات، للحصول على البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

4- مصفوفة معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة، حيث يستخدم هذا الاختبار لتعيين معامل الارتباط الخطي بين أكثر من متغير، حيث يتم وضع النتائج على هيئة مصفوفة بحيث كل عمود فيها يمثل متغير.

5- اختبار الانحدار اللوجستي الثنائي: (Binary Logistic Regression) وبحيث تم الاعتماد على الانحدار الثنائي لاختبار فرضيات الدراسة، والتي تعتمد على وجود عدة متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع، حيث يكون هنالك علاقه مهمه في حالة كانت ال Sig اقل من 0.05

3-9 معادلات (نماذج) الدراسة

يفحص النموذج الرئيسي و النماذج الفرعية 1، 2، 3 والنموذج 4 العلاقة بين المتغيرات المستقلة (استقلالية لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق وخبرة لجنة التدقيق) والمتغير التابع (الحد من نقص البيانات المالية)، على النحو التالي:

Main model

$RFS = \beta 0+\beta 1\ IAC+\beta 2\ SAC +\beta 3\ EAC +\beta 4\ MAC + \mathcal{E}i.$

Model 1

$RFS = \beta 0+\beta 1\ IAC + \mathcal{E}i.$

Model 2

$RFS = \beta 0+\beta 1\ SAC + \mathcal{E}i.$

Model 3

$RFS = \beta 0+\beta 1\ MAC + \mathcal{E}i.$

Model 4

$RFS = \beta 0+\beta 1\ EAC + \mathcal{E}i.$

حيث أن:

RFS هي الحد من نقص البيانات المالية

IAC هي استقلالية لجنة التدقيق

SAC هي حجم لجنة التدقيق

MAC هي اجتماعات لجنة التدقيق

EAC هي خبرة لجنة التدقيق

$\beta 0$ الثابت

$\beta 1$ ميل المتغير المستقل الاول

εi الخطأ

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

4-1 التحليل الإحصائي.

4-2 اختبار الفرضيات.

الفصل الرابع
التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

يستعرض هذا الفصل نتائج المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف متغيرات الدراسة من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخراج اختبار التوزيع الطبيعي واختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض، كما تم استخدام binary logistic regression لاختبار فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرض لنتائج المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج SPSSV26:

4-1 التحليل الإحصائي

صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

لقد تم اختبار مدى صلاحية البيانات لاستخدام الاختبارات العلمية للمعاجلة الإحصائية من خلال ما يلي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي

قامت الدراسة باستخدام اختبار معاملي الالتواء والتفرطح لاختبار مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وفيما يلي استعراض لما تم التوصل إليه:

الجدول (4-1): اختبار التوزيع الطبيعي

	البعد	معامل الالتواء	معامل التفرطح
المتغيرات المستقلة	استقلاليه لجنة التدقيق	-.957	-.547
	حجم لجنة التدقيق	.621	-.721
	خبرة اعضاء لجنة التدقيق	-.683	.056
	اجتماعات لجنة التدقيق	.955	.821
المتغير التابع	الحد من نقص البيانات المالية	-.418	-1.884

يشير الجدول (4-1) إلى أن قيم معامل الالتواء أقرب إلى الصفر وتتراوح ما بين (-0.957- 0.955) وتقع ما بين (3-،3)، كما نتبين أن قيم معامل التفرطح بالنسبة لكل متغير أقل من 3 مما يدل على اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (George, 2011).

2. اختبار التداخل الخطي

لقد تم استخدام اختبار Variance Inflation Factor (VIF) واختبار Tolerance لاختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (4-2): نتائج اختبار التداخل الخطي

	Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
استقلاليه لجنة التدقيق	.909	1.100
حجم لجنة التدقيق	.985	1.015
خبرة اعضاء لجنة التدقيق	.891	1.122
اجتماعات لجنة التدقيق	.984	1.016

تبين من الجدول (4-2) أن قيمة VIF تراوحت ما بين (1.015-1.122) وهي قيم أقل من 10، كما أن قيم Tolerance تراوحت ما بين (0.891-0.985) وهي قيم أعلى من 0.10 مما يدل على عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة (Gujarati & Porter, 2009).

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات الدراسة، وقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (4-3): نتائج الاحصاء الوصفي

	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استقلاليه لجنة التدقيق (IAC)	.00	1.00	.6708	.37446
حجم لجنة التدقيق (SAC)	2.00	7.00	4.2769	1.36368
خبرة أعضاء لجنة التدقيق (EAC)	.25	1.00	.7420	.20857
اجتماعات لجنة التدقيق (MAC)	4.00	16.00	7.3692	2.49731
الحد من نقص البيانات المالية (RFS)	.00	1.00	.6000	.49371

يستعرض الجدول أعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، ويشير الجدول أعلاه إلى أن المتوسط الحسابي لاستقلالية لجنة التدقيق يبلغ 0.6708 وبالتالي فهو يعكس أن هنالك استقلالية في لجان التدقيق في عينة الدراسة إذ أن المتوسط الحسابي أعلى من النصف ويميل إلى الواحد الصحيح والذي يعكس وجود استقلالية في لجان التدقيق، وهذا يتوافق مع تعليمات البنك المركزي وحوكمة الشركات.

كما تبين أن المتوسط الحسابي لحجم لجنة التدقيق يبلغ 4.28 أي 4 تقريبا، وهذا يدل على أن حجم لجنة التدقيق ليس كبيرا في عينة الدراسة، وهذا يتوافق مع تعليمات البنك المركزي وحوكمة الشركات.

أما خبرة أعضاء لجنة التدقيق فيبلغ متوسطها الحسابي 0.742 بمعنى وجود خبرة لدى لجان التدقيق كون المتوسط يقترب من الواحد الصحيح، وهذا يدل على اهتمام مجالس الإدارة بالخبرة المالية عند تشكيل لجنة التدقيق.

كما بلغ المتوسطات لاجتماعات لجنة التدقيق 7.37 أي 7 اجتماعات تقريبا، ويعتبر هذا العدد جيد خلال السنة ويساهم في تعزيز فعالية اللجنة، وهذا يتوافق مع تعليمات البنك المركزي وحوكمة الشركات.

وبلغ المتوسط الحسابي لمتغير الحد من نقص البيانات المالية 0.60 بمعنى وجود اهتمام في الحد من نقص البيانات المالية أي أن (أي أن 60 % من التقارير المالية للبنوك التجارية مكتملة وغير ناقصه وان 40 % غير مكتملة).

اختبار معامل ارتباط بيرسون

لقد تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع وتكون العلاقة قوية في حال كانت قيمة معامل الارتباط اقرب إلى 1 وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (4-4): نتائج معامل ارتباط بيرسون

Correlations (معامل الارتباط)						
		استقلالية لجنة التدقيق (IAC)	حجم لجنة التدقيق (SAC)	خبرة لجنة التدقيق (EAC)	اجتماعات لجنة التدقيق (MAC)	الحد من نقص البيانات المالية (RFS)
استقلاليه لجنة التدقيق (IAC)	Pearson Correlation	1	-.007	.298*	.038	.666**
	Sig. (2-tailed)		.959	.016	.762	.000
	عدد المشاهدات N	65	65	65	65	65
حجم لجنة التدقيق (SAC)	Pearson Correlation	-.007	1	.102	.066	.260*
	Sig. (2-tailed)	.959		.417	.602	.037
	عدد المشاهدات N	65	65	65	65	65
خبرة اعضاء لجنة التدقيق (EAC)	Pearson Correlation	.298*	.102	1	.112	.305*
	Sig. (2-tailed)	.016	.417		.376	.013
	عدد المشاهدات N	65	65	65	65	65
اجتماعات لجنة التدقيق (MAC)	Pearson Correlation	.038	.066	.112	1	-.132
	Sig. (2-tailed)	.762	.602	.376		.295
	عدد المشاهدات N	65	65	65	65	65
الحد من نقص البيانات المالية (RFS)	Pearson Correlation	.666**	.260*	.305*	-.132	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.037	.013	.295	
	عدد المشاهدات N	65	65	65	65	65

لاحظ من الجدول (4-4) ما يلي:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلاليه لجنة التدقيق (IAC) وبين الحد من نقص البيانات المالية (RFS) وبلغت قوة العلاقة (0.666). وهذا يعكس الدور الكبير لاستقلالية لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة التدقيق (SAC) وبين الحد من نقص البيانات المالية (RFS) وبلغت قوة العلاقة (0.26). وهذا يعني ان هنالك دورا ضعيفا لحجم لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة أعضاء لجنة التدقيق (EAC) وبين الحد من نقص البيانات المالية (RFS) وبلغت قوة العلاقة (0.305). وهذا يعني ان هنالك دورا متوسطا لخبرة اعضاء لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية.

بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اجتماعات لجنة التدقيق (MAC) وبين الحد من نقص البيانات المالية (RFS) وبلغت قوة العلاقة (0.132−).

4-2 اختبار الفرضيات

HO: لا يوجد دور لخصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

تم استخدام انحدار لوجستي ثنائي Binary Logistic Regression لاختبار الفرضية أعلاه حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (4-5): نتائج اختبار HO

Variables in the Equation

Exp (B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
1.500	.109	1	2.565	.253	.405	Constant	Step 0

Variables not in the Equation

Sig.	Df	Score			
.000	1	28.830	استقلالية لجنة التدقيق IAC	Variables	Step 0
.036	1	4.392	حجم لجنة التدقيق SAC		
.014	1	6.059	خبرة لجنة التدقيق EAC		
.288	1	1.129	اجتماعات لجنة التدقيق MAC		
.000	4	36.030	Overall Statistics		

Block 1: Method = Enter

Omnibus Tests of Model Coefficients

Sig.	Df	Chi-square		
.000	4	46.087	Step	Step 1
.000	4	46.087	Block	
.000	4	46.087	Model	

Model Summary

Nagelkerke R Square	Cox & Snell R Square	-2 Log likelihood	Step
.687	.508	41.405a	1

Classification Table[a]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيانات المالية RFS				
	1.00	.00			
69.2	8	18	الحد من نقص البيانات المالية.00	RFS	Step 1
89.7	35	4	1.00		
81.5			Overall Percentage		

Variables in the Equation

Exp(B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
1568.932	.003	1	8.910	2.465	7.358	استقلالية لجنة التدقيق IAC	Step 1a
2.078	.032	1	4.623	.340	.732	حجم لجنة التدقيق SAC	
6.509	.393	1	.731	2.191	1.873	خبرة لجنة التدقيق EAC	
.694	.067	1	3.366	.199	-.365	اجتماعات لجنة التدقيق MAC	
.002	.006	1	7.476	2.366	-6.468	Constant	

ينقسم هذا الاختبار إلى مرحلتين، مرحلة تتعلق بعدم التطبيق(0) ومرحلة التطبيق (1)، حيث نلاحظ أن في المرحلة (0) قيمة Wald البالغة 2.565 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما نلاحظ أن النسبة المئوية التي تم توقعها بشكل صحيح ارتفعت من 69.2% من النموذج الفارغ (0) إل 89.7% في النموذج الكامل.

كما نلاحظ أن في المرحلة (1) قيمة Wald ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بالنسبة للمتغيرات (IAC وSAC) فقط وهذا يعني قبول الفرضية التي تنص على: لا يوجد دور للمتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (خبرة لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق) في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية، مما يدل على وجود دور للمتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (استقلالية لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق) في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

ومعادلة الانحدار هي:

$$RFS = \beta 0+\beta 1\ IAC+\beta 2\ SAC +\beta 3\ EAC +\beta 4\ MAC + \mathcal{E}i.$$

$$RFS = -6.468 + 7.358IAC + .732\ SAC +1.873\ EAC -.365MAC + \mathcal{E}i$$

HO.1: لا يوجد دور لاستقلالية لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

تم استخدام انحدار لوجستي ثنائي Binary Logistic Regression لاختبار الفرضية أعلاه حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (4-6): نتائج اختبار HO.1

Variables in the Equation

Exp (B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
1.500	.109	1	2.565	.253	.405	Constant	Step 0

Classification Table [a,b]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيانات المالية (RFS)				
	1.00	.00			
.0	26	0	.00	RFS	Step 0
100.0	39	0	1.00		
60.0			Overall Percentage		

Classification Table[a]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيانات المالية (RFS)				
	1.00	.00			
53.8	12	14	.00	RFS	Step 1
92.3	36	3	1.00		
76.9			Overall Percentage		

Variables in the Equation

Exp(B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
284.230	.000	1	13.635	1.530	5.650	IAC (استقلالية لجنة التدقيق)	Step 1[a]
.031	.003	1	8.590	1.190	-3.488	Constant	

ينقسم هذا الاختبار إلى مرحلتين، مرحلة تتعلق بعدم التطبيق (0) ومرحلة التطبيق (1)، حيث نلاحظ أن في المرحلة (0) قيمة Wald البالغة 2.565 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى

0.05، كما نلاحظ أن النسبة المئوية التي تم توقعها بشكل صحيح ارتفعت من 60% من النموذج الفارغ (0) إلى 76.9% في النموذج الكامل.

كما نلاحظ أن في المرحلة (1) قيمة Wald البالغة 13.635 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية التي تنص على: لا يوجد دور لاستقلالية لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة يوجد دور لاستقلالية لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

وهذا يعني أنه مع زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق، فإنه يزيد من الاهتمام في الحد من نقص البيانات المالية وبالتالي اكتمالية التقارير المالية. هذه النتيجة تتوافق مع الدراسات التي تشير إلى أن الشركات التي لديها أعضاء في لجان التدقيق مستقلون عن الإدارة تؤدي إلى زيادة الإفصاح (حمزة وبوسنة، 2020). كما أنه يدعم حجج نظرية الوكالة والادعاء بأن أعضاء لجان التدقيق المستقلين يقللون من مشكلة الوكالة (Schroeder et al., 2019).

علاوة على ذلك، تتوافق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الأبحاث المحاسبية الأخرى التي وجدت أن الأعضاء المستقلين للجنة التدقيق يعززون الدور الرقابي للجنة ومجلس الإدارة. على سبيل المثال، توصلت دراسة Salehi and Shirazi (2016) إلى أن استقلالية لجان التدقيق مهمة وترتبط بشكل إيجابي بالإفصاح. كما أكدت دراسة Umobong and Ibanichuka (2017) على أن زيادة استقلالية لجنة التدقيق يزيد من زيادة جودة التقارير المالية.

وكانت معادلة الانحدار هي:

$$RFS = \beta 0 + \beta 1\ IAC + \varepsilon i.$$

$$RFS = 3.488 - + 5.65\ IAC + \varepsilon i.$$

HO.2: لا يوجد دور لحجم لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

تم استخدام انحدار لوجستي ثنائي Binary Logistic Regression لاختبار الفرضية أعلاه حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (4-8): نتائج اختبار HO.3

Classification Table[a,b]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيات المالية (RFS)				
	1.00	.00			
.0	26	0	.00	RFS	Step 0
100.0	39	0	1.00		
60.0			Overall Percentage		

Variables in the Equation

Exp(B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
1.500	.109	1	2.565	.253	.405	Constant	Step 0

Classification Table[a]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيانات المالية (RFS)				
	1.00	.00			
53.8	12	14	.00	RFS	Step 1
69.2	27	12	1.00		
63.1			Overall Percentage		

Variables in the Equation

Exp(B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
1.537	.042	1	4.140	.211	.430	حجم لجنة التدقيق (SAC)	Step 1[a]
.248	.122	1	2.392	.901	-1.393	Constant	

ينقسم هذا الاختبار إلى مرحلتين، مرحلة تتعلق بعدم التطبيق (0) ومرحلة التطبيق (1)، حيث نلاحظ أن في المرحلة (0) قيمة Wald البالغة 2.565 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى

0.05، كما نلاحظ أن النسبة المئوية التي تم توقعها بشكل صحيح ارتفعت من 60% من النموذج الفارغ (0) إلى 63.1% في النموذج الكامل.

كما نلاحظ أن في المرحلة (1) قيمة Wald البالغة 4.14 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية التي تنص على: لا يوجد دور لحجم لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة يوجد دور لحجم لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

وهذا يعني أنه مع زيادة نسبة أعضاء لجنة التدقيق يزيد من الاهتمام في الحد من نقص البيانات المالية أي اكتمال التقارير المالية وذلك بسبب زيادة الدور الرقابي للجنة التدقيق مع زيادة اعضاءها. وبالتالي، تتوافق هذه النتيجة مع الدراسات التي تشير إلى أن الشركات التي لديها زيادة في نسبة أعضاء لجنة التدقيق تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية للشركات (Kamolsakulchai, 2015). بالإضافة إلى ذلك، تتوافق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الأبحاث المحاسبية الأخرى. على سبيل المثال، Salehi and Shirazi (2016) إلى أنه حجم لجنة التدقيق يرتبط بشكل إيجابي بالإفصاح المالي ايضا، خلص Majiyebo et al. (2018) إلى أن حجم لجنة التدقيق له تأثير ضئيل على جودة التقارير المالية للبنوك المالية المدرجة في بورصة نيجيريا.

ومعادلة الانحدار هي:

$$RFS = \beta 0 + \beta 1\ SAC + \varepsilon i.$$

$$RFS = -1.393 + 0.43\ SAC + \varepsilon i.$$

HO.3: لا يوجد دور لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

تم استخدام انحدار لوجستي ثنائي Binary Logistic Regression لاختبار الفرضية أعلاه حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (4-7): نتائج اختبار HO.2

Classification Table[a,b]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيات المالية (RFS)				
	1.00	.00			
.0	26	0	.00	RFS	Step 0
100.0	39	0	1.00		
60.0			Overall Percentage		

Variables in the Equation

Exp(B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
1.500	.109	1	2.565	.253	.405	Constant	Step 0

Classification Table[a]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيات المالية (RFS)				
	1.00	.00			
11.5	23	3	.00	RFS	Step 1
97.4	38	1	1.00		
63.1			Overall Percentage		

Variables in the Equation

Exp(B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
.897	.293	1	1.105	.103	-.108	اجتماعات لجنة التدقيق (MAC)	Step 1[a]
3.349	.135	1	2.229	.810	1.209	Constant	

ينقسم هذا الاختبار إلى مرحلتين، مرحلة تتعلق بعدم التطبيق(0) ومرحلة التطبيق (1)، حيث نلاحظ أن في المرحلة (0) قيمة Wald البالغة 2.565 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى

0.05، كما نلاحظ أن النسبة المئوية التي تم توقعها بشكل صحيح ارتفعت من 60% من النموذج الفارغ (0) إلى 63.1% في النموذج الكامل.

كما نلاحظ أن في المرحلة (1) قيمة Wald البالغة 1.105 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، وهذا يعني قبول الفرضية القائلة: لا يوجد دور لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

هذه النتيجة تدل على أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق لا تؤثر على اهتمام البنوك في الحد من نقص البيانات المالية. وبالتالي، تتوافق هذه الدراسة مع دراسة قديح (2013) التي لم تجد أي تأثير لاجتماعات لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية، أيضا، (أبو الهيجاء، 2014) وجدوا ان عدد مرات الاجتماعات ليس له أي علاقة مع جودة التقارير المالية. من ناحية اخرى لم تتوافق نتائج هذه الدراسة مع بعض نتائج الدراسات السابقة حيث أن دراسة Umobong and Ibanichuka (2017) تؤكد على ان زيادة عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق يزيد من زيادة جودة التقارير المالية

ومعادلة الانحدار هي:

$$RFS = \beta 0 + \beta 1\ MAC + \mathcal{E}i.$$

$$RFS = 1.209 - 0.108 MAC + \mathcal{E}i.$$

HO.4 : لا يوجد دور لخبرة لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

تم استخدام انحدار لوجستي ثنائي Binary Logistic Regression لاختبار الفرضية أعلاه حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (4-9): نتائج اختبار HO.4

Classification Table[a,b]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيانات المالية (RFD)				
	1.00	.00			
.0	26	0	.00	RFS	Step 0
100.0	39	0	1.00		
60.0			Overall Percentage		

Variables in the Equation

Exp(B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
1.500	.109	1	2.565	.253	.405	Constant	Step 0

Classification Table[a]

Predicted			Observed		
Percentage Correct	الحد من نقص البيانات المالية (RFS)				
	1.00	.00			
42.3	15	11	.00	RFS	Step 1
92.3	36	3	1.00		
72.3			Overall Percentage		

Variables in the Equation

Exp(B)	Sig.	Df	Wald	S.E.	B		
24.283	.019	1	5.476	1.363	3.190	خبرة لجنة التدقيق (EAC)	Step 1[a]
.145	.060	1	3.531	1.029	-1.934	Constant	

ينقسم هذا الاختبار إلى مرحلتين، مرحلة تتعلق بعدم التطبيق(0) ومرحلة التطبيق (1)، حيث نلاحظ أن في المرحلة (0) قيمة Wald البالغة 2.565 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، كما نلاحظ أن النسبة المئوية التي تم توقعها بشكل صحيح ارتفعت من 60% من النموذج الفارغ (0) إلى 72.3% في النموذج الكامل.

كما نلاحظ أن في المرحلة (1) قيمة Wald البالغة 5.476 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، وهذا يعني رفض الفرضية التي تنص على: لا يوجد دور لخبرة لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة يوجد دور لخبرة لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في التقارير السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

وهذا يعني أنه مع زيادة نسبة أعضاء لجنة التدقيق ذو الخبرة المالية والمحاسبية يزيد من الاهتمام في الحد من نقص البيانات المالية أي اكتمال التقارير المالية وذلك بسبب معرفتهم التامة بالأمور المالية والمحاسبية وقدرتهم على قراءة التقارير المالية وتحليلها ومعرفة أي خلل أو أي مشكله فيها. في نفس السياق، تتوافق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة حمزة وبوسنة (2020) الذين أكدوا على ان أعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون خبرة في مجال المالية والمحاسبية هم أكثر فعالية في زيادة جودة التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، دراسة Umobong & Ibanichuka (2017) التي تؤكد على ان الخبرة المالية للأعضاء يزيد من جودة التقارير المالية.

من ناحية أخرى أظهرت نتائج بعض الدراسات السابقة عدم توافقها مع نتائج هذه الدراسة حيث ان دراسة حمزة وبوسنة (2018) توصلوا إلى عدم وجود أي تأثير معنوي لخصائص لجنة التدقيق المتمثلة بخبرة أعضاءها المالية على تحسين جودة التقارير المالية للشركات.

وكانت معادلة الانحدار كالتالي:

$$RFS = \beta 0 + \beta 1\ EAC + \mathcal{E}i.$$

$$RFS = -1.934 + 3.190\ EAC + \mathcal{E}i.$$

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة.

5-2 توصيات الدراسة.

الفصل الخامس
مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة

توصلت الدراسة للعديد من النتائج التي يمكن تلخيصها كما يلي:

1- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للعوامل التالية (استقلالية لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق) مجتمعة في الحد من نقص البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، وتشير هذه النتيجة إلى ان أعضاء لجنة التدقيق الذين يتمتعون بهذه الخصائص مجتمعة يكون لهم القدرة على الرقابة على التقارير المالية بشكل فعال وأكثر فعالية من الأعضاء الذين لا يتمتعون بهذه الخصائص مجتمعة.

2- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لاستقلالية لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، ونستنتج من ذلك انه كلما زادت نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق كلما حد من نقص البيانات مما يدل على ان الأعضاء المستقلين لهم القدرة على الرقابة واتخاذ القرار دون تدخل أطراف أخرى في ذلك.

3- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لحجم لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، ونستنتج من هذه النتيجة على أن لجنة التدقيق ذات الحجم الأكبر يتمتعون بالتنوع من حيث التعليم أو القدرة على اتخاذ القرارات بكفاءة عالية مما يمكنهم من اتخاذ قرار سليم وذو طابع محايد.

4- يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخبرة أعضاء لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن

أعضاء لجنة التدقيق ذو الخبرة المالية والمحاسبية لديهم الكفاءة والمقدرة على اتخاذ القرارات المالية وزيادة الرقابة على التقارير المالية المعدة من قبل البنك حيث يكون لديهم المعرفة التامة بالأمور المالية مما يمكنهم من قراءة محتويات التقارير المالية واكتشاف الأخطاء أو النقص فيها.

5- وجدت الباحثة أن هناك ما يقارب 40% من عينة الدراسة غير مهتمين بشكل جدي وفعال في الحد من نقص البيانات المالية، وهذه النتيجة تشير الى ان لدى السوق الأردني مشكلة واضحة فيما يخص اكتمالية التقارير المالية مما يستدعي الجهات المختصة إلى التشديد والرقابة على التقارير المالية بشكل أكبر مما علية الآن.

6- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، وترى الباحثة أن هذه النتيجة تشير إلى أن عدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق لا تؤثر على التقارير المالية حيث ان من الممكن ان زيادة عدد الاجتماعات لا يكن بالضرورة زياده بالاهتمام في الحد من نقص البيانات المالية ومناقشة هذه القضية.

5-2 توصيات الدراسة

وفقاً لنتائج الدارسة توصلت الباحثة للعديد من التوصيات التي يمكن صياغتها كما يلي:

1- التركيز على أن يكون أعضاء لجنة التدقيق من ذو الخبرة المالية والمحاسبية ليتمكنوا من اتخاذ قرارتهم بشكل صحيح وفقا للرقابة المبنية على معلومات علمية وعملية.

2- التركيز على أن يكون أعضاء لجنة التدقيق مستقلين ولا يوجد أي طرف داخل الشركة يستطيع التأثير على قراراتهم، مما ينتج عن ذلك قرارات حياديه وصحيحه وذات فائدة لجميع الأطراف المتعلقة بالبنك.

3- التركيز على أن يكون أعضاء لجنة التدقيق من ذو الحجم الكبير مما يؤدي الى التنوع بأعضاء لجنة التدقيق من حيث الاستقلالية والتعليم مما يؤدي الى القيام بدورهم الرقابي بشكل سليم وعن أسس علمية ومستقله.

4- حث الجهات الحكومية المسؤولة مثل هيئة الأوراق المالية على زيادة الرقابة على التقارير المالية المعدة من قبل البنوك الأردنية، وتشديد العقوبات والمخالفات على من يقوموا بنشر تقارير ماليه ناقصة وغير مكتملة البيانات التي تؤدي الى تضليل مستخدمي هذه التقارير.

5- تشجيع البنوك على اتخاذ دور فعال من قبل لجنة التدقيق خلال اجتماعات اللجنة للقيام بالدور الرقابي للحد من نقص البيانات المالية.

6- التزام البنوك بالحد الأدنى من عدد اجتماعات لجنة التدقيق والبالغ 4 اجتماعات سنويا.

7- توعية البنوك والشركات الأردنية على المخاطر التي يمكن أن تواجه الشركات في حال تم نشر تقارير غير مكتملة.

8- وضع حوافز معنوية للشركات التي تنشر تقاريرها المالية بشكل كامل لفترات ماليه متتالية مثل إعفاء نسب ضريبية أو تقدير معنوي.

9- إجراء دراسة مقارنة حول خصائص لجنة التدقيق في الحد من نقص البيانات المالية في الأردن، والتوسع في عينة الدراسة حيث من الممكن أن تطبق مثل هذه الدراسة على الشركات الأردنية الأخرى.

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو الهيجاء، محمد ابراهيم (2014). **أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية للبنوك الأردنية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، جامعة جرش، المملكة الأردنية الهاشمية.

بعلاش، وعصام (2019). **مساهمة لجان التدقيق في ضبط التقارير المالية لشركات المساهمة– دراسة ميدانية**، (أطروحة دكتوراه)، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج البويرة.

بوسنة، حمزة (2018). **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرابح، الجزائر.

بوسنة، حمزة (2020). أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية: أدلة إضافية. **مجلة البشائر الاقتصادية**، 6(2)، 734–749.

بوعكاز، سيف الدين، عروف، وعفيفة (2019). تحسين جودة الأداء المالي للمقررات.

حازم أحمد فروانة (2019). **الرقابة الداخلية في البنوك التجارية" دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزة والبنك الإسلامي الفلسطيني**. آفاق للعلوم، 4 (4).

حسين، مهند سعدي احمد (2015). **أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية:** "دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة" (رسالة ماجستير) جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الحمود، تركي راجي، الشرمان، صلاح الدين عبدالله وقادري، سمية عايش (2017). **أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية، ورقة بحثية**، جامعة اليرموك، https://www.yu.edu.jo/econconf9/New/shares/

الحيالي، وليد ناجي والغزوي، حسين عبدالجليل (2015). **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

خلاط، صالح ميلود ومصلي، عبد الحكيم محمد (2014). دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، **المجلة الجامعة**، العدد السادس عشر، المجلد الأول فيفري، ليبيا.

الرقيبات، غ. ع. ا.، وغازي عبدالمجيد (2015). محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية. **المجلة العربية للإدارة**، 35(1)، 307-334.

عبد الباقي محمد فرحات، ش.، وشيرين. (2017). التخطيط المالي المبكر لمرحلة التقاعد وعلاقته بالقلق المستقبلي لدى الزوجة المعيلة. **مجلة بحوث التربية النوعية**، 2017(48)، 1-61.

عبدالله، انتصار حسين (2016). **لجان المراجعة في ظل حوكة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، السودان.

غريب، أ. م. ل.، أحمد محمد لطفي، الميهى، رمضان عبدالحميد، الجوهري، ولطفي السيد عراقي. (2020). أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية** 7(2)، 1-27.

قديح، بسام سليمان (2013). **أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة – دولة فلسطين.

كربوعة، أسماء (2018). لجان التدقيق كأحد متطلبات تفعيل حوكمة المؤسسات. **دراسات اقتصادية**، 12(2)، 238-254.

محمد الغرايبة، ديمة درادكة، & ولاء الباش (2015). **أثر التنويع في محافظ القروض على عائد البنوك**–دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية.

محمود عبد الفتاح رضوان. (2013). **تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن**.

مقابلة، س.، سهيل، هيلات، ومحمود (2018). دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، 19(1)، 99-1.

المراجع الأجنبية

Abernathy, J.L., Beyer, B., Masli, A., Stefaniak, C.M. (2015), How the source of audit committee accounting expertise influences financial reporting timeliness**. Current Issues in Auditing,** 9(1), 1-9.

Adhikary, B. K., & Mitra, R. K. (2016). Determinants of audit committee independence in the financial sector of Bangladesh. **Applied Finance and Accounting**, 2(2), 46-56.

Agyei-Mensah, B. K. (2019). The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality. **African Journal of Economic and Management Studies**.

Alderman, J., & Jollineau, S. J. (2020). Can audit committee expertise increase external auditors' litigation risk? the moderating effect of audit committee independence. **Contemporary Accounting Research**, 37(2), 717-740.

Al-Ebel, A. M. S. (2013). **Board of director and audit committee effectiveness, ownership structure and intellectual capital disclosure of listed banks in GCC countries**. (Unpublished doctoral dissertation). Universiti Utara Malaysia. Malaysia.

Aljaaidi, K., Sharma, R., & Bagais, O. (2021). The effect of board characteristics on the audit committee meeting frequency. **Accounting**, 7(4), 899-906.

Aljuhmani, H. Y., & Emeagwali, O. L. (2017). The roles of strategic planning in organizational crisis management: The case of Jordanian banking sector. **International Review of Management and Marketing**, 7(3).

Alqaraleh, M. H. S (2019). **Moderating Effect of Corporate Governance Policies on Internal Audit and Board of Director towards Disclosure Credibility in Jordan**. (Unpublished Doctoral Dissertation). University Sultan Zainal Abidin, Malaysia.

Alqaraleh, M. H. S., & Nour, A. N. I. (2020). The impact of the audit committee on the timeliness of the annual financial reports in Jordanian companies listed in the Amman Stock Exchange. **International Journal of Critical Accounting**, 11(4), 287-298.

Al-Rassas, A. H., & Kamardin, H. (2015). Internal and external audit attributes, audit committee characteristics, ownership concentration and earnings quality: Evidence from Malaysia. **Mediterranean Journal of Social Sciences**, 6(3), 458.

Al-Shaer, H., & Zaman, M. (2018). Credibility of sustainability reports: The contribution of audit committees. **Business strategy and the environment**, 27(7), 973-986.

Asay, H. S., Libby, R., & Rennekamp, K. M. (2018). Do features that associate managers with a message magnify investors' reactions to narrative disclosures? **Accounting, Organizations and Society**, 68(2018), 1-14.

Asiriuwa, O., Aronmwan, E. J., Uwuigbe, U., & Uwuigbe, O. R. (2018). Audit committee attributes and audit quality: **a benchmark analysis. Business: Theory and Practice**, 19, 37-48.

Carcello, J. V. and Neal, T. L. (2003) Audit committee characteristics and auditor dismissals following new going-concern reports. **The Accounting Review** 78, 95-118.

Chen, S., & Komal, B. (2018). Audit committee financial expertise and earnings quality: A meta-analysis. **Journal of Business Research**, 84, 253-270.

Eyenubo, S. A., Mohammed, M., & Ali, M. (2017). Audit committee effectiveness of financial reporting quality in listed companies in Nigeria stock exchange. **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, 7(6), 487-505.

FASB. (2010). Project update: **Going concern**. Available from http://www.fasb.org/jsp/FASB/FASBContent_C/ProjectUpdatePageandcid1000000011115, from Financial Accounting Standards Board.

George, D. (2011). **SPSS for windows step by step: A simple study guide and reference, 17.0 update**, 10/e. Pearson Education India.

Ghafran, C., & O' Sullivan, N. (2017). The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees. **The British Accounting Review**, 49(6), 578-593.

Ghafran, C., & O'Sullivan, N. (2017). The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees. **The British Accounting Review**, 49(6), 578-593.

Glover-Akpey, I., & Azembila, A. B. (2016). The effect of audit committees on the performance of firms listed on the Ghana Stock Exchange. **OSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM),** 18(11), 55-62

Gujarati, D.N. & Porter, D.C. (2009). **Basic Econometrics**. 5th Edition, McGraw Hill Inc., New York

Gunes, N., & Atilgan, M. S. (2016). Comparison of the Effectiveness of Audit Committees in the UK and Turkish Banks. **International Journal of Financial Research**, 7(2), 18-29.

Hajiha, Z., & Azadzadeh, A. (2019). Audit Committee Characteristics and Financial Statement Comparability with the Moderating Role of Audit Firm Size and Corporate Governance. **Journal of Financial Accounting Knowledge**, 6(3), 95-117

Hodgdon, C., Tondkar, R. H., Harless, D. W., & Adhikari, A. (2008). Compliance with ifrs disclosure requirements and individual analysts' forecast errors. **Journal of International Accounting**, Auditing and Taxation, 17(1), 1-13.

Hussain Alkdai, H. K. (2012). Audit committee characteristics and earnings management Malaysian Shariah-compliant companies. **Business and Management Review**, 2(2), 52-61.

IASB. (2001). **International Accounting Standards Board framework for the preparation and presentation of financial statements**. In l. IASB (Ed.), http://www.iasb.org/.

Jordan Banking Sector Brief -Awraq. (2019), Available from: http://www. awraq.com/uploads/research/8fd23684ebc8afe370812239063cbc26 ee0bf5d9. [Last accessed on 2016 Nov 13].

Kamolsakulchai, M. (2015). The impact of the audit committee effectiveness and audit quality on financial reporting quality of listed company in stocks exchange of Thailand. **Review of Integrative Business and Economics Research**, 4(2), 328.

Kamolsakulchai, M. (2015). The impact of the audit committee effectiveness and audit quality on financial reporting quality of listed company in stocks exchange of Thailand. **Review of Integrative Business and Economics Research**, 4(2), 328.

Kieso, D. W., Weygandt, J. J., Kieso, D. E., & Kimmel, P. D. (2012). **Study Guide to Accompany Financial Accounting**, 8e. John Wiley & Sons.

Mabati, J. R., Onserio, R. F., Mutai, N. C., & Bii, P. K. (2020). Role of Audit Committee in Promoting Accountability and Governance in Commercial Banks in Kenya. **Journal of Finance and Accounting**, 4(4), 36-53.

Madanat, H. G., & Khasawneh, A. S. (2018). Level of effectiveness of human resource management practices and its impact on employees'satisfaction in the banking sector of jordan. **Journal of Organizational Culture, Communications and Conflict**, 22(1), 1-19

Magablih, A. M. (2014). The impact of accounting disclosure on increasing the profits of insurance companies: **The case of Jordan. European Journal of Accounting Auditing and Finance Research**, 2(6), 29-39.

Majiyebo, O. J., Okpanachi, J., Nyor, T., Yahaya, O. A., & Mohammed, A. (2018). Audit committee independence, size and financial reporting quality of listed depositmoney banks in Nigeria. **IOSR Journal of Business and Management**, 20(2), 40-47.

Melloni, G., Caglio, A., & Perego, P. (2017). Saying more with less? Disclosure conciseness, completeness and balance in Integrated Reports. **Journal of Accounting and Public Policy**, 36(3), 220-238.

Mercer, M. (2004). How do investors assess the credibility of management disclosures? **Accounting Horizons**, 18(3), 185-196.

Mishra, M., & Malhotra, A. K. (2016). Audit committee characteristics and earnings management: Evidence from India. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 6(2), 247-273.

Mishra, M., & Malhotra, A. K. (2016). Audit committee characteristics and earnings management: Evidence from India. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 6(2), 247-273.

Mohammad, W. M. W., Wasiuzzaman, S., & Salleh, N. M. Z. N. (2016). Board and audit committee effectiveness, ethnic diversification and earnings management**: a study of the Malaysian manufacturing sector. Corporate Governance.**

Musallam, S. R. (2018). The direct and indirect effect of the existence of risk management on the relationship between audit committee and corporate social responsibility disclosure. Benchmarking: **An International Journal**.

Okpala, K. E. (2012). Audit committee and integrity of financial statements: A preventive mechanism for corporate failure. **Australian journal of business and management research**, 2(8), 32-40.

Osemene, o. F., & fakile, o. G. (2019). Effectiveness of audit committee and financial performance of deposit money banks in nigeria. **Fountain university osogbo journal of management**, 3(3).

Othman, R., Ishak, I. F., Arif, S. M. M., & Aris, N. A. (2014). Influence of audit committee characteristics on voluntary ethics disclosure. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 145, 330-342.

Pakurár, M., Haddad, H., Nagy, J., Popp, J., & Oláh, J. (2019). The impact of supply chain integration and internal control on financial performance in the Jordanian banking sector. **Sustainability**, 11(5), 1248.

Rahman, S. (2012). Impression management motivations, strategies and disclosure credibility of corporate narratives. **Journal of Management Research**, 4(3), 1-14.

Rahmansyah, A. I., Wardayati, S. M., & Miqdad, M. (2021). Audit Committee, Board, and Audit Report Lag. **Wiga: Jurnal Penelitian Ilmu Ekonomi,** 11(1), 19-30.

Saleem, K. S. A. (2019). The Impact of Audit Committee Characteristics on the Creative Accounting Practices Reduction in Jordanian Commercial Banks. **Modern Applied Science**, 13(6), 113-123.

Salehi, M., & Shirazi, M. (2016). **Audit committee impact on the quality of financial reporting and disclosure: Evidence from the Tehran Stock Exchange**. Management Research Review.

Salleh, N. M. Z. N., & Haat, M. (2014). Audit committee and earnings management: Pre and post MCCG. **International review of management and business research**, 3(1), 307-318.

Salloum, C., Azzi, G., & Gebrayel, E. (2014). Audit committee and financial distress in the middle east context: Evidence of the Lebanese financial institutions. **International Strategic Management Review**, 2(1), 39-45.

Samaha, K., Khlif, H., & Hussainey, K. (2015). The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: **A meta-analysis. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 24, 13-28.

Samaha, K., Khlif, H., & Hussainey, K. (2015). The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: A meta-analysis. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 24, 13-28.

Samoei, R. K., & Rono, L. (2016). **Audit committee size, experience and firm financial performance**. Evidence Nairobi Securities Exchange, Kenya.

Schroeder, R. G., Clark, M. W., & Cathey, J. M. (2019). **Financial accounting theory and analysis: text and cases**. John Wiley & Sons.

Sharma, A. (2014). **Financial reporting in Division 1 College athletics**. (Unpublished doctoral dissertation). University of Mississippi, USA.

Soliman, M. M., & Ragab, A. A. (2014). Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: an empirical study of the listed companies in Egypt. **Research journal of finance and accounting**, 5(2), 155-166.

Suprianto, E., Suwarno, S., Murtini, H., Rahmawati, R., & Sawitri, D. (2017). Audit Committee Accounting Expert and Earnings Management with "Status" Audit Committee as Moderating Variable. **Indonesian Journal of Sustainability Accounting and Management**, 1(2), 49-58.

Thuneibat, N. S. M. (2018). The effect of the internal auditor incentive on the disclosure of financial information in Jordanian industrial companies. Cross-Currents: **An International Peer-Reviewed Journal on Humanities and Social Sciences**,4(4): 58-62.

Tsalavoutas, I., Evans, L., & Smith, M. (2010). Comparison of two methods for measuring compliance with IFRS mandatory disclosure requirements. **Journal of Applied Accounting Research**.

Umobong, A. A., & Ibanichuka, E. A. L. (2017). Audit committee attributes and financial reporting quality of food and beverage firms in Nigeria. **International Journal of Innovative Social Sciences and Humanities Research**, 5(2), 1-13.

Umobong, A. A., & Ibanichuka, E. A. L. (2017). Audit committee attributes and financial reporting quality of food and beverage firms in Nigeria**. International Journal of Innovative Social Sciences and Humanities Research**, 5(2), 1-13

Zalata, A. M., Tauringana, V., & Tingbani, I. (2018). Audit committee financial expertise, gender, and earnings management: Does gender of the financial expert matter?. **International review of financial analysis**, 55, 170-183.

Zeitun, R., & Benjelloun, H. (2013). The Efficiency of Banks and the Financial Crisis in a Developing Economy: The Case of Jordan. **Journal of Finance, Accounting & Management**, 4(1).

Zikmund, W. G., Babin, B. J., Carr, J. C., & Griffin, M. (2009). **Business research methods (With Qualtrics Card)**. Cengage learning.

الملحقات

الملحق (1) : قائمة البنوك التجارية الأردنية.

الملحق (2) : مخرجات التحليل الإحصائي.

الملحق (1)

قائمة البنوك التجارية الأردنية

عينة الدراسة البنوك التجارية الأردنية وعددها 13 بنكا وهي كالتالي:

	البنوك التجارية الأردنية	الموقع الإلكتروني
1-	البنك العربي ش م ع	www.arabbank.com.jo
2-	بنك الأردن	www.bankofjordan.com
3-	بنك المال الأردني	www.capitalbank.jo
4-	البنك التجاري الأردني	www.jcbank.com.jo
5-	البنك الأردني الكويتي	www.jordan-kuwait-bank.com
6-	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	www.hbtf.com
7-	بنك الاتحاد	www.bankaletihad.com
8-	البنك الاستثماري	www.jifbank.com
9-	بنك الاستثمار العربي الأردني	www.ajib.com
10-	البنك الاهلي الأردني	www.ahli.com
11-	المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)	www.bank-abc.com
12-	بنك سوسيته جنرال / الأردن	www.sgbi.com
13-	بنك القاهرة عمان	www.cab.jo

* المصدر: البنك المركزي الأردني.

الملحق (2)

مخرجات التحليل الإحصائي

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
استقلاليه لجنة التدقيق	65	.00	1.00	.6708	.37446	-.957	.297	-.547	.586
حجم لجنة التدقيق	65	2.00	7.00	4.2769	1.36368	.621	.297	-.721	.586
خبرة اعضاء لجنة التدقيق	65	.25	1.00	.7420	.20857	-.683	.297	.056	.586
اجتماعات لجنة التدقيق	65	4.00	16.00	7.3692	2.49731	.955	.297	.821	.586
الحد من نقص البيانات الماليه	65	.00	1.00	.6000	.49371	-.418	.297	-1.884	.586
Valid N (listwise)	65								

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	اجتماعات لجنة التدقيق , استقلاليه لجنة التدقيق , حجم لجنة التدقيق , خبرة اعضاء لجنة التدقيق[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الحد من نقص البيانات الماليه

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.745[a]	.554	.525	.34041

a. Predictors: (Constant), اجتماعات لجنة التدقيق , استقلاليه لجنة التدقيق , حجم لجنة التدقيق , خبرة اعضاء لجنة التدقيق

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.647	4	2.162	18.656	.000[b]
	Residual	6.953	60	.116		
	Total	15.600	64			

a. Dependent Variable: الحد من نقص البيانات الماليه

b. Predictors: (Constant), اجتماعات لجنة التدقيق , استقلاليه لجنة التدقيق , حجم لجنة التدقيق , خبرة اعضاء لجنة التدقيق

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	-.297	.225		-1.318	.193		
	استقلاليه لجنة التدقيق	.848	.119	.643	7.114	.000	.909	1.100
	حجم لجنة التدقيق	.096	.031	.265	3.056	.003	.985	1.015
	خبرة اعضاء لجنة التدقيق	.253	.216	.107	1.172	.246	.891	1.122
	اجتماعات لجنة التدقيق	-.037	.017	-.186	-2.139	.036	.984	1.016

a. Dependent Variable: الحد من نقص البيانات الماليه

Collinearity Diagnostics[a]

Model	Dimension	Eigenvalue	Condition Index	Variance Proportions				
				(Constant)	استقلاليه لجنة التدقيق	حجم لجنة التدقيق	خبرة اعضاء لجنة التدقيق	اجتماعات لجنة التدقيق
1	1	4.622	1.000	.00	.01	.00	.00	.00
	2	.198	4.831	.01	.83	.05	.00	.05
	3	.090	7.150	.00	.00	.41	.00	.64
	4	.063	8.554	.01	.16	.29	.66	.13
	5	.027	13.193	.98	.00	.25	.33	.18

a. Dependent Variable: الحد من نقص البيانات المالية

```
DATASET ACTIVATE DataSet3.

SAVE OUTFILE='C:\Users\Lenovo\Desktop\rawan yassien\rawan2.sav'
  /COMPRESSED.
LOGISTIC REGRESSION VARIABLES RFS
  /METHOD=ENTER IAC
  /PRINT=CORR
  /CRITERIA=PIN(0.05) POUT(0.10) ITERATE(20) CUT(0.5).

LOGISTIC REGRESSION VARIABLES RFS
  /METHOD=ENTER IAC
  /PRINT=CORR
  /CRITERIA=PIN(0.05) POUT(0.10) ITERATE(20) CUT(0.5).
```

Logistic Regression

Case Processing Summary

Unweighted Cases[a]		N	Percent
Selected Cases	Included in Analysis	65	100.0
	Missing Cases	0	.0
	Total	65	100.0
Unselected Cases		0	.0
Total		65	100.0

a. If weight is in effect, see classification table for the total number of cases.

Dependent Variable Encoding

Original Value	Internal Value
.00	0
1.00	1

Block 0: Beginning Block

Classification Table[a,b]

			Predicted		
			RFS		Percentage
	Observed		.00	1.00	Correct
Step 0	RFS	.00	0	26	.0
		1.00	0	39	100.0
	Overall Percentage				60.0

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is .500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0	Constant	.405	.253	2.565	1	.109	1.500

Variables not in the Equation

			Score	df	Sig.
Step 0	Variables	IAC	28.830	1	.000
	Overall Statistics		28.830	1	.000

Block 1: Method = Enter

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	33.412	1	.000
	Block	33.412	1	.000
	Model	33.412	1	.000

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	54.080[a]	.402	.543

a. Estimation terminated at iteration number 6 because parameter estimates changed by less than .001.

Classification Table[a]

			Predicted		
			RFS		Percentage
	Observed		.00	1.00	Correct
Step 1	RFS	.00	14	12	53.8
		1.00	3	36	92.3
	Overall Percentage				76.9

a. The cut value is .500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	IAC	5.650	1.530	13.635	1	.000	284.230
	Constant	-3.488	1.190	8.590	1	.003	.031

a. Variable(s) entered on step 1: IAC.

Correlation Matrix

		Constant	IAC
Step 1	Constant	1.000	-.958
	IAC	-.958	1.000

```
LOGISTIC REGRESSION VARIABLES RFS
  /METHOD=ENTER SAC
  /PRINT=CORR
  /CRITERIA=PIN(0.05) POUT(0.10) ITERATE(20) CUT(0.5).
```

Logistic Regression

Case Processing Summary

Unweighted Cases[a]		N	Percent
Selected Cases	Included in Analysis	65	100.0
	Missing Cases	0	.0
	Total	65	100.0
Unselected Cases		0	.0
Total		65	100.0

a. If weight is in effect, see classification table for the total number of cases.

Dependent Variable Encoding

Original Value	Internal Value
.00	0
1.00	1

Block 0: Beginning Block

Classification Table[a,b]

			Predicted		
			RFS		Percentage
	Observed		.00	1.00	Correct
Step 0	RFS	.00	0	26	.0
		1.00	0	39	100.0
	Overall Percentage				60.0

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is .500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0	Constant	.405	.253	2.565	1	.109	1.500

Variables not in the Equation

			Score	df	Sig.
Step 0	Variables	SAC	4.392	1	.036
	Overall Statistics		4.392	1	.036

Block 1: Method = Enter

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	4.621	1	.032
	Block	4.621	1	.032
	Model	4.621	1	.032

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	82.870[a]	.069	.093

a. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.

Classification Table[a]

			Predicted		
			RFS		Percentage
	Observed		.00	1.00	Correct
Step 1	RFS	.00	14	12	53.8
		1.00	12	27	69.2
	Overall Percentage				63.1

a. The cut value is .500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	SAC	.430	.211	4.140	1	.042	1.537
	Constant	-1.393	.901	2.392	1	.122	.248

a. Variable(s) entered on step 1: SAC.

Correlation Matrix

		Constant	SAC
Step 1	Constant	1.000	-.957
	SAC	-.957	1.000

```
LOGISTIC REGRESSION VARIABLES RFS
  /METHOD=ENTER EAC
  /PRINT=CORR
  /CRITERIA=PIN(0.05) POUT(0.10) ITERATE(20) CUT(0.5).
```

Logistic Regression

Case Processing Summary

Unweighted Cases[a]		N	Percent
Selected Cases	Included in Analysis	65	100.0
	Missing Cases	0	.0
	Total	65	100.0
Unselected Cases		0	.0
Total		65	100.0

a. If weight is in effect, see classification table for the total number of cases.

Dependent Variable Encoding

Original Value	Internal Value
.00	0
1.00	1

Block 0: Beginning Block

Classification Table[a,b]

			Predicted		
			RFS		Percentage
	Observed		.00	1.00	Correct
Step 0	RFS	.00	0	26	.0
		1.00	0	39	100.0
	Overall Percentage				60.0

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is .500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0	Constant	.405	.253	2.565	1	.109	1.500

Variables not in the Equation

			Score	df	Sig.
Step 0	Variables	EAC	6.059	1	.014
	Overall Statistics		6.059	1	.014

Block 1: Method = Enter

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	6.187	1	.013
	Block	6.187	1	.013
	Model	6.187	1	.013

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	81.305[a]	.091	.123

a. Estimation terminated at iteration number 4 because parameter estimates changed by less than .001.

Classification Table[a]

			Predicted		
			RFS		Percentage
	Observed		.00	1.00	Correct
Step 1	RFS	.00	11	15	42.3
		1.00	3	36	92.3
	Overall Percentage				72.3

a. The cut value is .500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	EAC	3.190	1.363	5.476	1	.019	24.283
	Constant	-1.934	1.029	3.531	1	.060	.145

a. Variable(s) entered on step 1: EAC.

Correlation Matrix

		Constant	EAC
Step 1	Constant	1.000	-.966
	EAC	-.966	1.000

```
LOGISTIC REGRESSION VARIABLES RFS
  /METHOD=ENTER MAC
  /PRINT=CORR
  /CRITERIA=PIN(0.05) POUT(0.10) ITERATE(20) CUT(0.5).
```

Logistic Regression

Case Processing Summary

Unweighted Cases[a]		N	Percent
Selected Cases	Included in Analysis	65	100.0
	Missing Cases	0	.0
	Total	65	100.0
Unselected Cases		0	.0
Total		65	100.0

a. If weight is in effect, see classification table for the total number of cases.

Dependent Variable Encoding

Original Value	Internal Value
.00	0
1.00	1

Block 0: Beginning Block

Classification Table[a,b]

			Predicted		
			RFS		Percentage
	Observed		.00	1.00	Correct
Step 0	RFS	.00	0	26	.0
		1.00	0	39	100.0
	Overall Percentage				60.0

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is .500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0	Constant	.405	.253	2.565	1	.109	1.500

Variables not in the Equation

			Score	df	Sig.
Step 0	Variables	MAC	1.129	1	.288
	Overall Statistics		1.129	1	.288

Block 1: Method = Enter

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	1.123	1	.289
	Block	1.123	1	.289
	Model	1.123	1	.289

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	86.369[a]	.017	.023

a. Estimation terminated at iteration number 3 because parameter estimates changed by less than .001.

Classification Table[a]

			Predicted		
			RFS		Percentage
	Observed		.00	1.00	Correct
Step 1	RFS	.00	3	23	11.5
		1.00	1	38	97.4
	Overall Percentage				63.1

a. The cut value is .500

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1[a]	MAC	-.108	.103	1.105	1	.293	.897
	Constant	1.209	.810	2.229	1	.135	3.349

a. Variable(s) entered on step 1: MAC.

Correlation Matrix

		Constant	MAC
Step 1	Constant	1.000	-.949
	MAC	-.949	1.000

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
IAC	65	.00	1.00	.6708	.37446	-.957	.297	-.547	.586
SAC	65	2.00	7.00	4.2769	1.36368	.621	.297	-.721	.586
EAC	65	.25	1.00	.7420	.20857	-.683	.297	.056	.586
MAC	65	4.00	16.00	7.3692	2.49731	.955	.297	.821	.586
RFS	65	.00	1.00	.6000	.49371	-.418	.297	-1.884	.586
Valid N (listwise)	65								

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=IAC SAC EAC MAC RFS
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		IAC	SAC	EAC	MAC	RFS
IAC	Pearson Correlation	1	-.007	.298*	.038	.666**
	Sig. (2-tailed)		.959	.016	.762	.000
	N	65	65	65	65	65
SAC	Pearson Correlation	-.007	1	.102	.066	.260*
	Sig. (2-tailed)	.959		.417	.602	.037
	N	65	65	65	65	65
EAC	Pearson Correlation	.298*	.102	1	.112	.305*
	Sig. (2-tailed)	.016	.417		.376	.013
	N	65	65	65	65	65
MAC	Pearson Correlation	.038	.066	.112	1	-.132
	Sig. (2-tailed)	.762	.602	.376		.295
	N	65	65	65	65	65
RFS	Pearson Correlation	.666**	.260*	.305*	-.132	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.037	.013	.295	
	N	65	65	65	65	65

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).